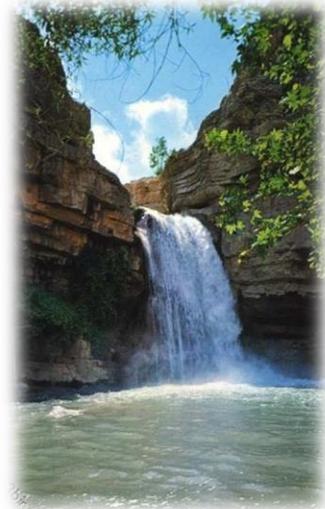
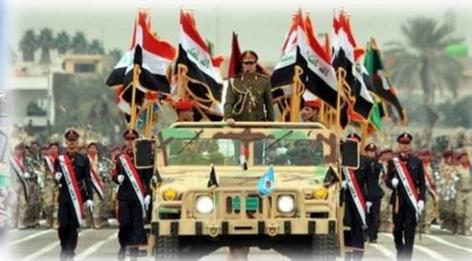




استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)



عراق اتحادى آمن متكامل السيادة ، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية





استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)

عراق إتحادي آمن متكامل سياده ، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية

هيكلية القيادة والسيطرة وخارطة الشراكة لإعداد استراتيجية الأمن الوطني وتحقيق أهدافها





الرؤية الوطنية والرسالة :

الرؤية :

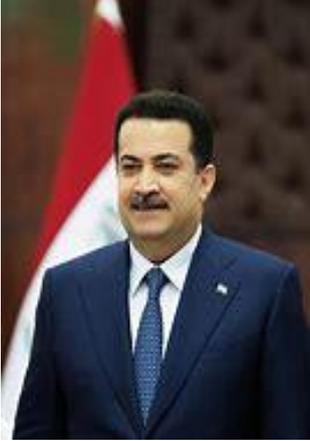
عراق اتحادي آمن متكامل السيادة ، تسوده العدالة والمساواة في
المواطنة لتحقيق الاستقرار والتنمية.

الرسالة :

العراق بلد غني بشعبه ومقدساته وثرواته وتاريخه الحضاري ، ومهم من
حيث الموقع والاقتصاد إقليمياً ودولياً ، وحماية أمنه ووحدته وسيادته
واستقراره مسؤولية تاريخية تحملها كافة القيادات الوطنية والفئات
الاجتماعية ، بأعلى مستويات الوعي والشجاعة والنزاهة والجسدية ،
بالتعاون على المستوى الوطني ، والاقليمي والدولي ، من خلال تنفيذ
هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.



كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

منذ بداية فترة رئاستي للحكومة، أكدت باستمرار على ان عالمنا اليوم يمر بلحظة تحول حاسمة، وأن كيفية تعاملنا مع التحديات الكبيرة والفرص المهمة التي نواجهها اليوم ستحدد مسار بلدنا وستؤثر على أمن واستقرار ورفاهية الشعب العراقي لعقود قادمة. وضمن هذا الإطار، ومن أجل تحقيق رؤيتنا في عراق آمن ومستقر، حددنا وفق إستراتيجية طموحة وبناءة أهدافنا الرامية الى تعزيز مصالح العراق العليا وخدمة أبنائه .

إن إستراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) "العراق أولاً" وضحت توجه حكومتنا لإستثمار هذا العقد المفصلي لتعزيز المصالح الحيوية للعراق، وتأمين موقعه لمواجهة التحديات الجيوسياسية، وتعزيز دوره الجيواستراتيجي، والتصدي للتحديات المشتركة، ووضع العراق على طريق مستقبل أكثر إشراقاً وأملاً. إن أهمية إستراتيجية الأمن الوطني العراقي تتجلى في قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، ووضع الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق أمن واستقرار البلاد.

إن العراق، بتاريخه العريق وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، يواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تتطلب استجابة شاملة ومنهجية، ومن هذا المنطلق، تعتبر إستراتيجية الأمن الوطني بمثابة البوصلة التي تُرشدنا لبلورة صورة واضحة عن سلسلة الإجراءات التي تهدف إلى حماية سيادة العراق وسلامة أراضيه، فهي تسعى لتعزيز قدراتنا الدفاعية، وتحسين كفاءة قواتنا الأمنية، وتطوير بنية تحتية متينة، وإقتصاد متماسك، يُمكننا من التصدي لأي تهديدات خارجية وداخلية، كما إنها تضع حجر الأساس لدعم التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يضمن رفاهية جميع المواطنين، فضلاً عن تعزيز التماسك المجتمعي واللحمة الوطنية. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تتيح لنا هذه الاستراتيجية الفرص لإستثمار علاقات العراق المتميزة، لخدمة المصالح الوطنية العليا، فبتعزيز التعاون الدولي، وبناء شراكات إستراتيجية مع الدول الصديقة، ستمكن من تحقيق مكاسب إقتصادية وأمنية تعزز من مكانة العراق على الساحة الإقليمية والدولية.

إن إستراتيجية الأمن الوطني ليست مجرد وثيقة، بل هي رؤية طموحة لمستقبل العراق، فهي تدعونا جميعاً للتكاتف والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المشتركة، وبالعامل معاً، يمكننا بناء عراق قوي، آمن، ومستقر يتمتع فيه أبنائنا بمستقبل مشرق وحياء كريمة. أدعوكم جميعاً لدعم هذه الإستراتيجية، والمساهمة في تنفيذها بكل جد وإخلاص، فلنضع العراق أولاً في كل قراراتنا وأفعالنا، ولنكن جميعاً جنوداً في خدمة وطننا الحبيب.

المهندس

محمد شياع السوداني

رئيس مجلس الوزراء

القائد العام للقوات المسلحة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



كلمة السيد مستشار الأمن القومي

تنفيذاً لتوجيه السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد محمد شياع السوداني المحترم لإعداد استراتيجية الأمن الوطني العراقي، بالتعاون مع جميع الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية والوزارات المدنية والجهات غير المرتبطة بوزارة، شرعت مستشارية الأمن القومي ومن خلال الفريق الوطني المختص بإعداد هذه الاستراتيجية لتحديد المصالح الوطنية العليا للعراق وأمنه القومي، بما ينسجم مع المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي لدولة رئيس الوزراء.

إن استراتيجية الأمن الوطني تشكل إطاراً استراتيجياً قوياً يتيح للعراق مواجهة التحديات الأمنية بفعالية عالية، وتعزيز الاستقرار والتنمية في البلاد، مع العرض بأن التحديات الأمنية في العراق اختلفت عما سبق، وقد أكدنا على ضمان تنفيذ الاستراتيجية وفقاً للمصالح الوطنية العليا للعراق، مع الإشارة إلى وجود عدة عوامل رئيسية تسهم في تحقيق الأمن القومي العراقي ومنها بناء القدرات للأجهزة الأمنية، التي تضمنت تدريب القوات الأمنية وتجهيزها بالتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة التحديات كافة، وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ومكافحة المخدرات، مع الالتزام بتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الانسان، وترسيخ سيادة القانون وتحقيق المساواة للجميع.

لقد تم صياغة الاستراتيجية بأسلوب شامل ومتكامل ووفق المعايير الدولية والوطنية، فقد تضمنت السياسات والاجراءات التي يجب اتباعها، وكذلك تضمنت عدة عناصر رئيسية منها تحليل دقيق للتهديدات والتحديات التي يواجهها العراق، أو أي تهديدات أمنية قد تؤثر على الأمن القومي العراقي من أجل مساعدة صانع القرار على وضع الخطط الإستباقية المناسبة للتصدي لهذه التحديات ووضع الخطط والآليات لتطوير القطاعات التي تدخل ضمن استراتيجية الأمن القومي العراقي. إن مستشارية الأمن القومي والفريق الوطني قد تلقى دعماً كبيراً من السيد رئيس مجلس الوزراء الأستاذ محمد شياع السوداني - القائد العام للقوات المسلحة المحترم لإنجاز هذه المهمة الوطنية وعرضها على مجلس الأمن الوطني لاستحصال موافقته لعرضها على مجلس الوزراء الموقر لإقرارها واعتمادها بشكل نهائي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العمل المميز والمنهجي للجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي والفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية يُشكل أساساً قوياً لتعزيز القدرات الأمنية للبلاد ومواجهة التحديات الأمنية، ونعبر عن امتناننا العميق للفريق الذي قام بإعداد الاستراتيجية ونرجو لهم مزيداً من النجاح والتقدم في أعمالهم المستقبلية لخدمة بلدنا الحبيب.

قاسم الأعرجي

مستشار الأمن القومي

٢٠٢٥



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
١٠-٦	التقديم	١.
١١	اسم الاستراتيجية وعنوانها وأمدتها	٢.
١٥-١١	تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق	٣.
١٦-١٥	المبادئ والمرتكزات الوطنية لإعداد استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥-٢٠٣٠	٤.
١٦	المصالح الاستراتيجية العليا	٥.
١٩-١٧	الأهداف الاستراتيجية	٦.
٢٠-١٩	التحديات والتهديدات	٧.
٣٠-٢١	الوسائل والسياسات الوطنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي	٨.
٣١-٣٠	المتطلبات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها	٩.
٣٢	الملاحق :	١٠.
صفحة (١٢-١)	أ. الملحق رقم (١) : التعريف بالمفاهيم الأساسية المعتمدة في الاستراتيجية ٢٠٢٥-٢٠٣٠	
صفحة (١-١)	ب. الملحق رقم (٢) : تشكيلة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي و (الفريق الوطني) للجهات المشاركة في إعداد الاستراتيجية	
صفحة (٢-١)	ج. الملحق رقم (٣) : ورقة تقييم للاستراتيجيتين الأولى والثانية للأمن القومي العراقي	
صفحة (١-١)	د. الملحق رقم (٤) : عناوين استراتيجيات الأمن القومي الأجنبية التي تم الاطلاع عليها للاستفادة من التجارب الدولية	
صفحة (٢-١)	هـ. الملحق رقم (٥) : المخططات التوضيحية لهيكلية المهمة ومحاورها	
صفحة (٢-١)	و. الملحق رقم (٦) : موقف إستجابة ومقترحات الجهات الرسمية التي وردت إلى اللجنة الدائمة	
صفحة (١-١)	ز. الملحق رقم (٧) : أنشطة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني.	
صفحة (٤-١)	ح. الملحق رقم (٨) : قائمة المراجع والمصادر المعتمدة لأعداد الاستراتيجية.	
صفحة (٧-١)	ط. الملحق رقم (٩) : خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني للعام ٢٠٢٥ - ٢٠٢٧	



١. التقديم :

استناداً إلى المادة (١١٠) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، ونظراً لأهمية اعتماد استراتيجية عليا للأمن الوطني ، لتتكامل مع المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي ، في مجالات ومحاور ومتطلبات الامن القومي العراقي ، بعد إنتهاء مدة استراتيجية الأمن الوطني السابقة (٢٠١٦) ، أعدت هذه الاستراتيجية بجهد وطني ومشاركة ممثلي جميع السلطات والقطاعات ، وهي تشمل على محاور (المصالح الاستراتيجية العليا للدولة ، والأهداف الوطنية الاستراتيجية ، والتحديات والتهديدات التي تعرض أمن العراق وسلامته واستقراره للخطر ، ووسائل معالجتها ، على المستوى الوطني ، بقيادة و اشرف السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم ، ضمن إطار وطني تتضافر فيه جهود جميع مؤسسات الدولة لتنفيذها ومتابعة تحقيق أهدافها لمصلحة المواطن والوطن ، وتكون مهمة تفعيلها ومتابعة تنفيذها ضمن مسؤوليات (مجلس الامن الوطني - من خلال اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الأمن القومي).

لقد أعدت هذه الاستراتيجية في مرحلة جديدة ، تختلف عن مراحل إعداد الاستراتيجية الأولى (٢٠٠٧-٢٠١٠) والثانية (٢٠١٠-٢٠١٦) ، وفق الرؤية الواضحة في توجيهات وتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء وفريق عمله في الحكومة ، والتفاعل الإيجابي مع أهم الكيانات السياسية والمجتمع الدولي لدعم سياسات تحقيق الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة ، وقد وضعت خارطة التحديات والمخاطر والمصالح والأهداف ، بجميع مستوياتها ، مع تحديد الوسائل والسياسات المناسبة للتعامل معها ، لتعزيز الأمن القومي العراقي ، وفق قراءة واضحة لمعطيات وملامح هذه المرحلة والتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية .

حيث شكلت اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي ، للقيام بإنجاز هذه المهمة ، وقامت اللجنة المذكورة بدورها بتشكيل الفرق الساندة لضمان اعتماد خارطة شراكة وطنية وفنية وقطاعية متكاملة ، يمكن من خلالها تحديد وتوحيد الرؤية الوطنية لتشخيص التحديات والمصالح والأهداف والوسائل التي أتمدت في محاور الاستراتيجية ، وقد خصصت ميزانية برنامج إعداد الاستراتيجية للجنة الدائمة ، لدعم جهودها وتفعيل تنفيذ خطة عملها ، المبينة في الملحق رقم (١٠) ، لإنجاز مرحلة الإعداد ، والعمل على تنظيم وإنجاح مراحل ومهام المتابعة وتفعيل التنفيذ والتقييم والتقويم على كافة القطاعات والمستويات والإدارات الاتحادية والمحلية لضمان إستدامة وتطوير وتعزيز الأمن والاستقرار والازدهار للعراق وخدمة شعبه العظيم .

وقد استثمر مخرجات التجارب السابقة والخبرات الوطنية والتجارب الدولية ، بمشاركة فرق العمل المذكورة لاحقاً خلال عدة مؤتمرات لمثلي كافة قطاعات المجتمع والدولة ، والمحافظات ، ودراسة التجارب الدولية والإقليمية ، والزيارات الدراسية ، والإطلاع على عدة استراتيجيات أمن قومي معتمدة في عدد من الدول والمنظمات الفاعلة في المجتمع الدولي ، كما تم تفصيله في الملحق رقم (٤) ، للوصول إلى المستوى المناسب لمثل هذه الوثيقة المهمة لدعم سياسة الحكومة وإرادتها القوية لتعزيز الأمن القومي ، مع ضمان



هامش المرونة والموضوعية لتحديد الأهداف والوسائل ، والدقة ، المتزامنة مع الأوضاع الحالية لتحديد التحديات والتهديدات ، وفق رؤية وطنية ورسالة واضحة ، لضمان فاعلية الاستراتيجية والقدرة على تنفيذها وتحقيق أهدافها ، وامكانية التعديل الضروري لأولوياتها وفق المتغيرات في البيئة الإستراتيجية الداخلية والخارجية ، كما تجدر الإشارة الى ما يأتي :

أ. إن هذه الاستراتيجية تمثل جهود وطنية للذوات والجهات الذين أسهموا بإعدادها ،
وفق الهيكلية الآتية :

أولاً. القيادة والإشراف على مهمة الاعداد : معالي مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي المحترم.

ثانياً. اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.

ثالثاً. الفريق الوطني لأعداد هذه الاستراتيجية : أعضاء (الفرق الساندة)، الملحق رقم (٢) :

(١) فريق ممثلي الجهات الرئاسية :

(مجلس النواب العراقي) ، (رئاسة الجمهورية) ، (مجلس القضاء الأعلى) ، (رئاسة مجلس الوزراء) ، (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) ، (مستشارية الامن القومي) .

(٢) فريق ممثلي الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخبارية :

(وزارة الدفاع) ، (وزارة الداخلية) ، (جهاز مكافحة الإرهاب) ، (جهاز المخابرات الوطني العراقي) ، (جهاز الأمن الوطني العراقي) ، (هيئة الحشد الشعبي) ، (مجلس أمن إقليم كردستان).

(٣) فريق ممثلي الوزارات المدنية :

(وزارة الخارجية) ، (وزارة المالية) ، (وزارة العدل) ، (وزارة التخطيط) ، (وزارة الإتصالات) ، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - والعلوم والتكنولوجيا) ، (وزارة النفط) ، (وزارة الكهرباء) ، (وزارة التربية) ، (وزارة الصحة) ، (وزارة البيئة) ، (وزارة النقل) ، (وزارة الصناعة والمعادن) ، (وزارة التجارة) ، (وزارة الإعمار والاسكان والبلديات العامة) ، (وزارة العمل والشؤون الإجتماعية) ، (وزارة الموارد المائية) ، (وزارة الزراعة) ، (وزارة الهجرة والمهجرين) ، (وزارة الشباب والرياضة) ، (وزارة الثقافة والسياحة والآثار).

(٤) فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة :

(البنك المركزي العراقي) ، (الهيئة الوطنية للإستثمار) ، (هيئة النزاهة الإتحادية) ، (هيئة الإعلام والإتصالات) ، (هيئة المنافذ الحدودية) ، (شبكة الإعلام العراقي) ، (هيئة المسائلة والعدالة) ، (هيئة التصنيع الحربي) ، (هيئة السجناء السياسيين) ، (الهيئة الوطنية للرقابة النووية والإشعاعية والبيولوجية) ، (ديوان الوقف الشيعي) ، (ديوان الوقف السني) ، (ديوان أوقاف الديانات المسيحية والآيزيدية والصابئة المندائية) ، (ممثلية إقليم كردستان).



- (٥) فريق ممثلي المحافظات بما فيها محافظات إقليم كردستان.
 - (٦) فريق ممثلي النقابات والاتحادات والمراكز والجمعيات العلمية.
 - (٧) فريق ممثلي المؤسسات الأكاديمية (الجامعات والكليات ومراكز الأبحاث).
 - (٨) فريق ممثلي المنظمات غير الحكومية - العراقية.
 - (٩) فريق ممثلي الجهد الدولي الساند (استشارة ومشاركة تجارب دولية).
 - (١٠) فريق الاعلام والتثقيف .
- رابعاً . سكرتارية المهمة : ملاك المركز الوطني للتخطيط المشترك - مستشارية الأمن القومي.

ب. التحديات التي واجهت الفريق الوطني في مراحل إعداد الاستراتيجية :

- أولاً. التغييرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تلت العام ٢٠١٦ ، لغاية الاستقرار المتزايد عند تشكيل الحكومة الجديدة في العام ٢٠٢٢ .
- ثانياً. المتغيرات الكثيرة والكبيرة للأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق والمنطقة والعالم.
- ثالثاً . عدم وجود قواعد بيانات متكاملة في معظم مؤسسات الدولة بحيث يمكن اعتماد خلاصتها، وتحليلها ضمن متطلبات تحديد الأهداف والوسائل .
- رابعاً . المستوى المتذبذب لمثلي الجهات القطاعية والتغيرات المستمرة للمرشحين.
- خامساً . التباين في وجهات نظر الفرق الساندة في اعتماد أنماط متعددة لهيكلية ومحاور الاستراتيجية، أو في منهجية التحليل واعتماد نمط (الاختصار) أو (التفصيل) في فقراتها.
- سادساً. عدم وجود تخصيص مالي لأنشطة وفعاليات ومؤتمرات اللجنة الدائمة ، لحين اعتماد الميزانية المناسبة للمهمة ضمن ميزانية البرامج الخاصة بمبادرة مميزة من السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم ومعالي وزير المالية المحترمة.
- سابعاً . التأخير في إستجابة بعض الجهات الرسمية لتثبيت ملحوظاتهم ومقترحاتهم حسب موقف الاستجابة في الملحق رقم (٦).

ج. أهم المتغيرات الايجابية المتزامنة مع مرحلة إعداد الاستراتيجية :

- أولاً . عدم وجود معارك مباشرة مع العصابات الإرهابية ولا توجد منطقة خارج سيطرة القوات الأمنية.
- ثانياً . وضوح الرؤية والتوجيهات والتوجهات والأنشطة الوطنية للسيد رئيس الوزراء وفريق الحكومة التي تلامس مصالح الشعب وتطلعاته وتخلق حالة توازن بين متطلبات الحاضر ، وتحديات الماضي والحاضر ، والمتغيرات الدولية والإقليمية.
- ثالثاً . الإنعكاس الواضح للقوة المالية للدولة ونجاح الحكومة في توظيفها لتحقيق تقدم واضح في الخدمات على المستوى العام في عدة قطاعات.
- رابعاً . الرضا الشعبي على الحكومة بنسبة متزايدة وبشكل ملحوظ.



- خامسا . قدرة الحكومة وقوة قراراتها.
- سادسا . الحراك الإيجابي للسيد رئيس الوزراء على المستويين الإقليمي والدولي.
- سابعا . الاستقرار السياسي المتزايد، وتراجع حالات الفوضى السياسية والأمنية.
- ثامنا . الإدارة المتوازنة للحكومة الاتحادية للتعامل مع متطلبات حكومة إقليم كردستان والحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة بإقليم.
- تاسعا . الدعم المباشر من السيد رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية المحترمين لجهود اللجنة الدائمة للاستراتيجية في مستشارية الأمن القومي بتخصيص (ميزانية البرامج) لتقوم اللجنة بواجباتها وتوفير متطلبات مهامها.
- عاشرًا . المشاركة الوطنية الشاملة لمثلي كل الجهات والقطاعات في الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية.
- أحد عشر. المشاركة الفاعلة للمحافظات كافة في عملية إعداد الاستراتيجية، والتأكيد على دورهم في تنفيذها وتحقيق أهدافها.
- إثنا عشر. المتابعة المباشرة والتوجيهات المستمرة من قبل معالي مستشار الأمن القومي المحترم بصفته مُشرفاً على عمل اللجنة الدائمة في الاستشارية، فضلاً عن المتابعة الجادة والمباشرة من معالي السادة الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية والاستخبارية والهيئات المحترمين.
- ثالث عشر. المتابعة المستمرة والفاعلة من قبل مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء والسكرتير الشخصي لسيادته والمستشارين الفاعلين لدعم عمل اللجنة الدائمة وتسهيل متطلبات تنفيذها.
- د. تم مناقشة أهمية الاستراتيجية والتأكيد على ضرورة اعتمادها وتسريع إجراءات دخولها حيز التنفيذ ، وطرح مقترحات وملاحظات مهمة من اعلى مستويات قيادة الدولة التنفيذية والتشريعية في الجلسات الآتية :
- أولاً. اجتماع مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية (٦) في ٢٠٢٤/٩/٣ ، حيث تم استعراض الاستراتيجية واقترح إضافة بعض الفقرات على محاورها والتأكيد على أهمية وضرورة تنفيذها .
- ثانياً. اجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء – القائد العام للقوات المسلحة المحترم مع فريق الامر النيابي رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ المكلف بمهمة متابعة الفريق الوطني لاستراتيجية الامن الوطني ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٣ ، حيث تم التأكيد على أهمية دور مجلس النواب للتعاون وتكامل الأدوار الوطنية لدعم الاستراتيجية وتنفيذها خدمة للمواطن والوطن .
- ثالثاً. اجتماع فريق الامر النيابي انفا ، مع اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي بحضور السيد مستشار الامن القومي المحترم – المشرف على مهمة الاستراتيجية ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠ ، في مقر اللجنة الدائمة أعلاه في المركز الوطني للتخطيط المشترك ، حيث



تم طرح ملاحظات ومقترحات مهمة تسهم في دعم الاستراتيجية وتطوير محاور الخطط التنفيذية لتحقيق أهدافها .

هـ. على الرغم من بذل كل الجهد المطلوب لإعداد هذه الوثيقة والحرص على أن تكون قد بُنيت بفكر وطني ومشاركة حقيقية فاعلة وشاملة لكل المكونات والمؤسسات والسلطات والقطاعات والفئات العراقية ، وبمستوى مميز من الاحتراف والتخصص مع الاسترشاد بال نماذج والتجارب والمفاهيم الدولية ، لتكون وثيقة عراقية وطنية صرفه ، ومهما بلغ بها التكامل من حد ، فإنها تبقى نتاجاً بشرياً يخضع للتطوير والتصويب ، ومجال التباين في الفهم والفكر والمعرفة والتفاصيل يبقى مفتوحاً ليصب في مصلحة تفعيل هذه الوثيقة ومسارها وتنفيذ برامج تحقيق أهدافها .

و. هذه الاستراتيجية هي حصيلة تجارب عملية وخبرة عالية وجهد وطني مشترك اعتمد معيشة وتحليل عدة أنماط حكم في العراق ومئات الملفات الوطنية المهمة في مجالات الأمن القومي ، فضلاً عن المستوى العالي من التنسيق والمشاركة ، لمثلي جميع مؤسسات الدولة وقطاعات وفئات المجتمع العراقي ، التي تمثل روح وقوة العراق الاتحادي ونظامه الديمقراطي الجديد ، مع الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية ، والاسترشاد بالسياسات المعتمدة لكافة قطاعات الدولة ، واهم الدراسات الاكاديمية ، لحماية واستدامة زخم (سبعة الاف) سنة من الحضارة والعطاء العراقي للوجود البشري ، وخدمة (٤٦) مليون مواطن عراقي كريم ، ودعم حكومة فاعلة ومنتجة ذات إرادة وطنية مهنية عالية تنسجم مع الحس الوطني للكيانات السياسية التي تتألف منها وتطلعات الشعب في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة وتحديات وتهديدات متنوعة .

د. علي عبد العزيز الياسري

المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك

رئيس اللجنة الدائمة لإعداد استراتيجية الأمن الوطني

٢٠٢٥



٢. اسم الاستراتيجية، وعنوانها، وأمدتها :

استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) (٢٠٢٥ - ٢٠٣٠)

٣. تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق :

أ. مؤشرات القوة والضعف على المستوى الداخلي :

أولاً . مؤشرات القوة :

- (١) وفرة الثروات الطبيعية وتنوعها.
- (٢) الموقع الجغرافي المتميز في قلب التجارة العالمية والمواصلات والاتصالات الاقليمية والدولية.
- (٣) قدرة الشعب على الصبر والتعايف من الازمات والوقوف بوجه التحديات.
- (٤) التشريعات الشاملة ضمن منظومة تشريع واسعة.
- (٥) وجود المرجعية الدينية الرشيدة والمستوى العالي من الاستجابة الشعبية لقرارتها الحكيمة لحماية الشعب والوطن، كما جسدها الحشد الشعبي في كل أنحاء العراق ومن كل المناطق والفئات لمواجهة عصابات داعش الإرهابية .
- (٦) حجم الثروات البشرية ، ولاسيما الطاقات الشبابية .
- (٧) التداول السلمي للسلطة واستقرار نظام سياسي يعتمد الانتخابات والتعددية الحزبية وحرية الرأي.
- (٨) الموروث الحضاري العظيم والقيم الأخلاقية والدينية الايجابية.
- (٩) حكومة تؤمن بالعمل الاستراتيجي وجادة في تعزيز الأمن والخدمات.
- (١٠) منظومة قضائية فاعلة وحيادية.
- (١١) حجم التجارب في الجوانب الأمنية والاقتصادية والإدارية.
- (١٢) الرؤية الإيجابية للحكومة في بناء علاقات متوازنة وإيجابية مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي.
- (١٣) التوجه العام لفئات الشعب والقيادات الدينية والاجتماعية والثقافية للإصلاح وبناء الدولة القوية التي توفر الخدمات والحياة الكريمة لمواطنيها.

ثانياً . مؤشرات الضعف :

- (١) اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على استخراج النفط الخام وبيعه .
- (٢) التقادم والضعف في قطاعات الخدمات العامة بسبب الحروب ومكافحة الإرهاب.



- (٣) عدم تناسب الامكانيات العسكرية مع حجم التحديات والتهديدات الأمنية.
- (٤) البطء في إنسيابية التشريعات عموماً والتشريعات الخاصة بمتطلبات عمل ومهام الأجهزة الأمنية والاستخبارية خصوصاً .
- (٥) تذبذب ثقة المواطن بالقوانين وعدالة ورعاية الدولة ، بسبب التنافس السياسي ، وتباين القناعات بأداء الحكومات المتعاقبة ، مما أضر بالهوية الوطنية والشعور بالانتماء والمواطنة.
- (٦) الفساد المالي والإداري بوصف حالة متراكمة منذ ستة عقود.
- (٧) مخاطر انتشار المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.
- (٨) خبرات وامكانيات محدودة في مجال الأمن السيبراني.
- (٩) شحة المياه وأخطار التصحر والجفاف.
- (١٠) تقادم البنى التحتية في المؤسسات الاصلاحية (السجون).
- (١١) تداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.
- (١٢) التداخل بين التشريعات وعدم مواثمة الكثير من القوانين للظروف والمتغيرات الحديثة.
- (١٣) ضعف الصناعة الوطنية والاعتماد على الاستيراد بشكل أساسي في مختلف القطاعات والسلع بما فيها التسليح.
- (١٤) البطالة والإرباك في سياسات التوظيف العام والقطاع الخاص.
- (١٥) ضعف الاستثمار الأمثل للثروات الطبيعية والبشرية.
- (١٦) تراجع المخرجات النوعية لمؤسسات التربية والتعليم بسبب الحروب والفساد وتبعاتها.
- (١٧) ضعف المؤسسات الإعلامية والإرباك في التثقيف على الهوية الوطنية والمواطنة في وسائل الإعلام بشكل عام.
- (١٨) آثار وتبعات عسكرية المجتمع منذ الثمانينات ، وثقافة امتلاك السلاح عند بعض العشائر في بعض المحافظات.
- (١٩) التأثيرات والتدخلات السياسية في عمل مؤسسات الدولة ، في إطار (المحاصرة السياسية) ، مما يعيق نجاح الحكومة في تقديم الخدمات.
- (٢٠) ثقافة الاستهلاك السلبية عند معظم المواطنين في استخدام الغذاء والطاقة والخدمات العامة.
- (٢١) الآثار الايجابية والسلبية لطبيعة الحراك الشعبي الذي مثلته موجات متعددة من التظاهرات والإحتجاجات ، ساعدت في بلورة اتجاهين ، الأول هو تطوير الوعي الشعبي ونمو الروح الوطنية بالضد من الفساد والإرهاب والفضوى وضعف إدارة الدولة ، والثاني بالإتجاه السلبي حيث أفرز سلوكيات غير منضبطة من بعض المتظاهرين أو بعض القوات المكلفة بحمايتهم.



ب. مؤشرات الفرص والتحديات على المستوى الخارجي :

أولاً. مؤشرات الفرص :

(١) التوجه الدولي لدعم سياسات الحكومة وتوجهاتها في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة.

(٢) حاجة الدول الصناعية الكبيرة إلى النفط والثروات الطبيعية في العراق.

(٣) الدور الايجابي للعراق في التقارب السياسي وتقليص الخلافات والنزاعات في المنطقة.

(٤) الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

(٥) المبادرات الدولية الساندة للحكومة في مكافحة المخدرات وضبط السلاح بيد الجهات الرسمية.

(٦) العراق سوق جيد للسلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية.

(٧) التوجه الايجابي للأنظمة السياسية العربية لحقيقة كون العراق لاعب مؤثر ومهم في أمن المنطقة واستقرارها ، وهو جزء لا يتجزأ من المنظومة العربية.

(٨) مكانة العراق في خارطة الطاقة والتجارة العالمية والاتصالات.

(٩) الحضور الدبلوماسي والمشاركات الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات الدولية المهمة.

(١٠) الصورة الايجابية التي يرسمها الشعب العراقي عن نفسه في كرم الضيافة وحب الحياة والانسانية ، وأهليته لتأسيس الحضارة وثقافة الحب والشجاعة والكرم في العالم.

(١١) البيئة الاستراتيجية للعراق مع دول الجوار الإقليمي شهدت ثلاث مراحل (مرحلة التشكيك والتباعد ومرحلة التقارب الحذر ومرحلة الحوار الفعال والإنطلاقة الاستراتيجية) ، ونحن الآن في المرحلة الثالثة التي تُعدُّ فرصة استراتيجية في البيئة الخارجية تحت ظل المتغيرات والظروف الحالية.

(١٢) العراق يحافظ بحرص كبير على حياديته في سياسات المحاور والصراعات الموروثة القديمة والجديدة والمتوقعة في المنطقة ، فضلاً عن انعكاس الحروب والنزاعات المسلحة في العالم (روسيا - أوكرانيا - مثلاً) ، وتسعى الحكومة لترميم علاقات الدولة الخارجية بعد الضرر الذي أصابها خلال فترة نظام الحكم قبل ٢٠٠٣ ، والسياسة الخارجية الحرجة بعد العام ٢٠٠٣ لغاية استقرار العراق أمنياً بعد العام ٢٠١٧.

(١٣) نظراً لثرواته الكبيرة وحادثة أنشطة الاستثمار فيه فإن فرص العراق في البيئة الاستراتيجية الخارجية من خلال (الجهود الدبلوماسية الفاعلة والمتميزة التي تعتمدها الحكومة وتنفذها وزارة الخارجية) ، إضافة الى (موارد نقل الطاقة) و (مواجهة التطرف والإرهاب) و (التعاقد مع الشركات الاستثمارية والشركات الاقتصادية الكبرى) و (إعادة الإعمار من خلال الاستثمار) ، وبناء اتفاقيات استراتيجية في المجالات المذكورة.



ثانياً . مؤشرات التحديات :

- (١) سياسات وواقع حيازة المياه إقليمياً ، وعدم الالتزام بالقوانين الدولية في الحصص المائية في الأنهار المشتركة.
- (٢) التجاذبات والصراعات السياسية بين دول المنطقة والولايات المتحدة وحلفائها وروسيا والصين وايران وحلفائهم.
- (٣) عدم الاستقرار الأمني وحالات الصراع التي تعيشها المنطقة بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل حدودها.
- (٤) الترويج لمسببات الإرهاب والتطرف الفكري ، الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام ، والدعم المالي الذي تتضح صورُهُ في الأزمات الإقليمية (سوريا ، اليمن ، ليبيا) ، متزامناً مع دخول دول عربية وإقليمية في محاور الصراعات والتحالفات ، الذي ينعكس سلباً على استقرار البيئة الاستراتيجية الخارجية للعراق.
- (٥) البيئة الاستراتيجية الخارجية للعراق مع دول الشرق الأوسط تتأثر بضوء متغيرات يمكن أن تؤثر مظاهرها بـ (الصراعات السياسية والأمنية داخل بعض الدول ، والتقارب والتنافر المتذبذب بين الدول في المنطقة) ، (السعي لتفعيل منطقة المشرق العربي) ، (الإعلان عن مبادرات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي من قبل بعض الدول) ، (إطلاق فكرة السلام الإقليمي) مما يجعل الوضع السياسي و الأمني مريباً وغير مستقر.
- (٦) عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة ، إقليمياً ، بسبب القلق والشعور بالتهديد بسبب عوامل الشك وعدم الثقة بمصداقية الطرف الآخر ، في ظل وجود ثلاث قوى رئيسية بالمنطقة تعتمد استراتيجيات تؤدي إلى فكرة المجال الحيوي والتمدد الإقليمي (السعودية ، تركيا ، إيران) وما يقابله من التدخل الدولي والتنافس العالمي على مناطق النفوذ والطاقة في منطقة الشرق الأوسط (الولايات المتحدة ، الصين ، روسيا) ، فضلاً عن التحديات والمخاطر التي تسببها سياسات (الكيان المحتل لفلسطين) ومخالفاته للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية.
- (٧) الجرائم العابرة للحدود ، وخصوصاً تجارة المخدرات ، والاتجار بالبشر والسلاح في ظل مشاكل حدودية مع دول الجوار الجغرافي .
- (٨) ضعف الاجراءات الدولية بشكل عام في بعض الدول عن مكافحة مصادر الإرهاب بشكل خاص ، وبقاء مخيم الهول بدون حسم لحد الآن مثال ذلك.
- (٩) الصراع الحاد على المصالح والنفوذ في المنطقة بين الدول الكبرى في الغرب مع الشرق.
- (١٠) إرتباط تأمين السيولة النقدية في العملات الأجنبية الصعبة وخصوصاً الدولار بعوامل خارجية.



(١١) سياسات بعض الدول ومطامعها بثروات العراق والتدخلات في الشؤون العراقية لضمان

مصالحها على حساب سيادة وأمن العراق.

(١٢) الإعلام السلبي والتخريب المجتمعي الموجه من الخارج.

(١٣) تعامل بعض الدول والمنظمات مع حكومة إقليم كردستان في المحافظات الشمالية العراقية

بوصفها كيانا مُستقلاً .

(١٤) السياسات المتباينة للدول المحيطة بالعراق في ضبط الحدود المشتركة.

(١٥) انعكاس آثار الحروب السيبرانية والاقتصادية والصراع على الطاقة على مصالح واستقرار

العراق.

(١٦) وجود بعض الجماعات المسلحة التي تؤمن بإمكانية الدخول في صراعات سياسية

وعسكرية خارج العراق.

٤. المبادئ والمرتكزات الوطنية المعتمدة لإعداد الاستراتيجية :

أ. اعتماد نصوص ومضامين، الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، والتشريعات والقوانين والتعليمات النافذة (ملحق رقم (٨)) ، والتزامات العراق الدولية ، لتعزيز الأمن والأستقرار والسيادة ، والأزدهار ، وخدمات ومصالح المواطن والوطن ، فضلاً عن التكامل مع مضامين المنهاج الوزاري ومحاور وأهداف البرنامج الحكومي النافذ.

ب. حماية المصالح الحيوية وأولويات الأهداف الإستراتيجية حسب مؤشرات ومتغيرات البيئة الاستراتيجية للعراق.

ج. قوة القرار التنفيذي للاستراتيجية ، وتفعيل الجزاء والالزام القانوني الذي يوجب المسائلة القانونية عند المخالفة والتسويق .

د. تجسيد تطلعات الشعب عموماً وشريحتي الشباب والفتيات الهشة خصوصاً .

هـ. المسؤولية والمسائلة ، قيمة للالتزام الوطني والقانوني لعمل مؤسساتي ملتزم بتنفيذ القانون ويخضع للمساءلة .

و. أن تكون الاستراتيجية ورقة عمل موضوعية ، مختصرة ، قابلة للتطبيق وفق خطط عمل وسياسات تضعها الجهات القطاعية حسب مسؤولياتها ، في إطار سياقات متابعة مخطط لها على المستوى الوطني ، لتفعيل تنفيذ محاور وأهداف ومضامين الاستراتيجية .

ز. الاستفادة من التجارب السابقة في اعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والدروس المستنبطة من السياقات والتجارب المتعددة .

ح. الاستراتيجية وثيقة عمل حكومية لرئيس الوزراء المنتخب ، وحكومته الجادة المسؤولة عن تنفيذها بمستوى الإلتزام بمسؤولية تحقيق أمن واستقرار وازدهار المجتمع والدولة ، و التأكيد على المشاركة الفاعلة والجادة في إعداد الاستراتيجية، ومراحل تفعيلها، ومتابعة تنفيذها، من قبل



جميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع والدولة ، فضلاً عن استثمار الخبرات الدولية والمنظمات الأممية الساندة ومؤسسات المجتمع المدني.

ط. مراعاة الأوضاع الحالية والأزمات والتحديات الأمنية والاقتصادية والصحية ، وآثارها على الأفراد والمجتمع والدولة .

ي. توخي الدقة والوضوح والاختصار في النصوص ، مع مراعاة الشمولية للمواضيع والأولويات حسب متطلبات المرحلة ، واعتماد مضمون التعريف الوطني لمفهوم الأمن القومي ، على أنه : (منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة ، لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تُهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة المتطلبات الملزمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية ، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة والازدهار).

ك. الخصوصية وعناصر التميز الكبيرة للعراق في المرتكزات الآتية :

اولاً. التاريخ العظيم والاسبقية بتأسيس أول حضارة إنسانية ومقومات العلوم الطبيعية و التأهيل التشريعي للنظام و الحكم في الوجود البشري.

ثانياً. الثروات الطبيعية الاستراتيجية الكبيرة و الخزين الاستراتيجي من مصادر الطاقة كالنفط و الغاز و غيرها.

ثالثاً. التنوع البيئي في الطقس و المكونات البيئية الطبيعية .

رابعاً. التميز البشري في العوامل الوراثية للشعب العراقي قياساً ببقية الشعوب.

خامساً. الموقع المتميز في خارطة التجارة العالمية ، و شبكة الاتصالات الدولية و الربط بين الطرق القارية.

سادساً. القدرة على الصمود و التعافي من الأزمات و الكوارث الطبيعية ، وغير الطبيعية.

٥. المصالح الاستراتيجية العليا :

- أ. فرض السيادة الكاملة والحفاظ على وحدة الأرض والشعب.
- ب. بسط هيبة الدولة والتطبيق العادل للقانون.
- ج. القضاء على الفساد وتجفيف منابع الإرهاب.
- د. تنويع مصادر الاقتصاد وحماية الموارد.
- هـ. تحقيق نظام خدمات عادل وفعال.
- و. إدارة شبكة علاقات اقليمية ودولية متوازنة.



٦. الأهداف الاستراتيجية :

أ. الهدف الرئيسي : (تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي) ،

والأهداف الفرعية :

- أولا . منظومة أمن ودفاع موحدة وقوية ومتكاملة.
- ثانيا . حصر السلاح بيد الدولة وفق أسس قانونية وتحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة.
- ثالثا . إدارة مركزية للمنافذ الحدودية والحدود البرية والبحرية ، من خلال منظومة متكاملة في قدراتها وتعزيز إمكاناتها ، لتحقيق الإدارة المتكاملة للحدود.
- رابعا . تأمين البنى التحتية الحيوية.
- خامسا . القضاء على الإرهاب وما يؤدي إليه فكراً وسلوكاً وتبعات.
- سادسا . تكامل اجراءات الأمن السيبراني وأمن المعلومات والاتصالات.
- سابعا . أمن داخلي متكامل يكون المواطن شريك في تحقيقه.
- ثامنا . تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق.
- تاسعا . توحيد مراكز القيادة والسيطرة ، والجهود الخاصة برصد الازمات والكوارث ، وبناء القدرات والجهوزية المناسبة للتصدي لها.

ب. الهدف الرئيسي : (بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مستدام) ، والأهداف الفرعية :

- أولا . تطوير مصادر الإيرادات غير النفطية وفق منهجية تنمية مستدامة.
- ثانيا . أمن وإستدامة موارد المياه كما ونوعاً والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى والبنى التحتية.
- ثالثا . بناء منظومة مُحكمة مؤمنة من الفساد والبيروقراطية.
- رابعا . سياسات مالية ونقدية واقتصادية واضحة المعالم ، وتتكامل فيما بينها.
- خامسا . تشريعات متكاملة لحماية الاستثمار والثروات والإنتاج والمستهلك.
- سادسا . سياسات ومناهج زراعية وصناعية حديثة ، منتجة ومتكاملة ، لتطوير هذين القطاعين ، وفق دراسات الجدوى والتنمية المستدامة ، وتحويل المنشآت الصناعية لتكون رابحة.
- سابعا . زيادة الموارد المالية غير النفطية ، وفق خطط تفصيلية جادة لكل قطاع أو فرصة أو جانب يعزز هذا الهدف .
- ثامنا . تطوير وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق أمن الطاقة ، وتوفير الاحتياج الفعلي من الطاقة الكهربائية لكافة القطاعات .
- تاسعا . استثمار أمثل للموارد والثروات البشرية والطبيعية .
- عاشرا . استثمار الموقع المتميز للعراق ضمن حركة التجارة العالمية (طريق التنمية) والاتصالات والربط القاري للمواصلات .



حادي عشر. برنامج متابعة وتقييم جاد لتطوير وخلق مؤسسات مهنية وقيادات كفاءة ، يتضمن معايير تحقيق العدالة ، والنزاهة ، والجدية في تقديم الخدمات ضمن معايير المواطنة وسيادة القانون.

ج. الهدف الرئيسي : (بناء شراكات إقليمية ودولية متوازنة وفاعلة) ، والأهداف الفرعية :

أولاً. اعتماد منهجية عمل محددة مع الشركاء لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وحماية البلاد من التهديدات الخارجية التي تستهدف المصالح الوطنية.

ثانياً. إنهاء ملف التواجد العسكري الأجنبي (التحالف الدولي) ، بما يضمن بقاء العلاقات والتنسيق لمكافحة الإرهاب بموجب الحاجة والطلب من الحكومة العراقية.

ثالثاً. علاقات تعاون إيجابية مع المجتمع الدولي وتجنب سياسة المحاور.

رابعاً. علاقات دبلوماسية متوازنة مع الجميع وفق المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية الوطنية.

خامساً. دور فاعل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

سادساً. سياسة خارجية فعالة تضمن حقوق العراق في المياه والحدود ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً ودولياً .

د. الهدف الرئيسي : (تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع والتعايش السلمي) ، والأهداف

الفرعية :

أولاً . ترسيخ نظام ديمقراطي اتحادي ضامن لأمن وحقوق الشعب وحياته وسلمه الاجتماعي ورفاهيته وقيمه العليا ومعتقداته الدينية وإرثه الحضاري.

ثانياً . الإستقرار السياسي والمجتمعي ، وهو مركز ثقل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ثالثاً . اعتماد برامج وطنية لتعزيز الأمن المجتمعي والتعايش السلمي ، لبناء الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة والقانون.

رابعاً . إعلام هادف يسعى إلى بناء الهوية الوطنية، ويخدم المواطن والمصالح الحيوية.

خامساً . تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة والحرية ، وحقوق الإنسان ، التي يحميها القانون والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفكر المتطرف ومنظومة الفكر المحظور دستورياً كفكر حزب البعث .

سادساً . حماية الفئات الهشة ودعم فئة الشباب ، وحماية التنوع المجتمعي في العراق.

سابعاً . مكافحة المخدرات والاستخدام غير المشروع للمؤثرات العقلية.

ثامناً . حماية الإرث الحضاري والثقافي وإحياءه بما يسهم بإدراجه في لائحة التراث العالمي.



هـ. الهدف الرئيسي (إعتماد نظام خدمات كفوء يتناسب مع حاجات الشعب) ، والأهداف

الفرعية :

أولاً . تطوير نظام صحي حديث ومستدام يشمل تطوير البنى التحتية ، والامن الدوائي وكل متطلبات الامن الصحي.

ثانياً . نظام تعليم حديث يتناسب مع المتطلبات الرئيسية للتنمية في العراق ، والرصانة العلمية.

ثالثاً . تطوير البنى التحتية لقطاعي التربية والتعليم.

رابعاً . توفير الفرص المناسبة للسكن الملائم.

خامساً . تطوير الاعتماد على التكنولوجيا ودعم الصناعة الوطنية.

سادساً . مستوى فاعل ومستدام من نظام المؤسسات الخادمة للمواطن والامن ، يعتمد منظومة إدارية متكاملة ومتطورة وعملية ، يحظى بثقة الشعب ، ويحميه القانون ، ويحترمه الجميع ، وفق القوانين النافذة .

سابعاً . اعتماد سياقات عمل قانونية للتعاون والتنسيق الفاعلين بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وباقي الحكومات المحلية للمحافظات العراقية بموجب نظام اتحادي لامركزي منضبط ، يضمن تكامل الأدوار في خدمة المواطن وحماية الوطن وإنفاذ القانون .

ثامناً . اعتماد منظومة محكمة وموضوعية لإسناد المناصب والمهام الحكومية في كل القطاعات ، قائمة على أساس الكفاءة والنزاهة والقدرة على الإنتاج ، كمعيار مهني وموضوعي للتوظيف وتولي المناصب .

تاسعاً . تحصين مؤسسات الدولة في القطاعات كافة من التأثيرات السياسية والداخلية والخارجية.

٧. التحديات والتهديدات :

أ. التحديات :

أولاً . المستوى الأول :

(١) الاقتصاد الريعي واعتماد ميزانية النفط.

(٢) شحة المياه والتحديات المناخية.

(٣) المخدرات ومقومات الأمن الصحي.

(٤) الصراعات الدولية والاقليمية.

(٥) المخاطر البيئية.

ثانياً . المستوى الثاني :

(١) استدامة الجاهزية الأمنية والاستخبارية.

(٢) البطالة والبطالة المقنعة.



- (٣) تراجع المستوى التعليمي.
- (٤) توفير الطاقة الكهربائية.
- (٥) المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان (القوانين الاتحادية ، عائدات النفط والمنافذ الحدودية ، إدارة الحدود والمعابر غير الرسمية).
- (٦) الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ثالثاً . المستوى الثالث :
- (١) الحراك الشعبي خارج الأطر القانونية.
- (٢) النازحون والمهجرون والسوريون في العراق.
- (٣) مشاكل ترسيم الحدود مع دول الجوار.
- (٤) الزيادة السكانية.
- ب. التهديدات :
- أولاً . المستوى الأول :
- (١) المخدرات.
- (٢) الإرهاب (داعش ، التطرف العنيف).
- (٣) الفساد المالي والإداري.
- (٤) شحة المياه.
- (٥) الهجمات السيبرانية.
- (٦) الأنشطة العسكرية الأجنبية داخل الأراضي العراقية.
- ثانياً . المستوى الثاني :
- (١) ثغرات أمن الحدود.
- (٢) وجود السلاح غير المرخص.
- (٣) الجريمة المنظمة.
- (٤) المحاصصة وآثارها في إضعاف البناء المؤسساتي.
- ثالثاً . المستوى الثالث :
- (١) سباق التسلح الاقليمي.
- (٢) تأثير الهويات الفرعية على الانتماء والولاء للهوية الوطنية.
- (٣) الحركات الدينية المتطرفة.
- (٤) تراجع بعض القيم المجتمعية الإيجابية.



٨. الوسائل والسياسات الوطنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي :

أ. الوسائل والمتطلبات (العامة) التي تشمل تحقيق (جميع) الأهداف :

أولاً. تحديث القوانين ذات العلاقة من خلال :

(١) مراجعة وتقييم كل القوانين ذات العلاقة بالأهداف المراد تحقيقها ، وتحديد مناطق

الفرغ والخلل وعدم المواثمة مع الواقع ، وتحديثها بجهد جاد وعاجل وموضوعي تشترك فيه الجهات القطاعية كافة لكل موضوع أو هدف رئيسي أو فرعي.

(٢) مسؤولية : مجلس الدولة - اللجان البرلمانية - الجهات القطاعية.

(٣) المتابعة : مشتركة من دائرة المستشار القانوني في مستشارية الأمن القومي والدائرة

القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثانياً. تحديد مسؤوليات تنفيذ كل محور من الأهداف الاستراتيجية الخمسة ، وتشكيل الفرق

الفنية للمتابعة والتقييم وتصحيح المسارات في إطار توجيهات الحكومة وأولويات العمل ،

وفق إطار كل محور من الأهداف الاستراتيجية ، وكما يأتي :

(١) متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((تطوير منظومة الأمن

والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) مسؤولية :

اللجنة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني ، بالتنسيق مع اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن

الوطني في مستشارية الأمن القومي.

(٢) متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((بناء إقتصاد قوي

متنوع تنموي مستدام)) مسؤولية :

المجلس الوزاري للاقتصاد بالتنسيق بين أمانة سر المجلس المذكور واللجنة الدائمة

لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.

(٣) متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((بناء شراكات اقليمية

دولية متوازنة وفاعلة)) مسؤولية :

وزارة الخارجية بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني العراقي والأمانة العامة لمجلس

الوزراء واللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.

(٤) متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((تعزيز الأمن المجتمعي

وحماية التنوع والتعايش السلمي)) مسؤولية :

المجلس الوزاري للتنمية البشرية.

(٥) متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((إعتماد نظام خدمات

كفوء يتناسب مع حاجات الشعب)) مسؤولية :



فريق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثالثاً. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لتحقيق متطلبات تنفيذ الأهداف الفرعية من

خلال :

(١) الموازنات الخاصة بكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة.

(٢) موازنة الطوارئ.

(٣) إدراج بعض الوسائل ضمن مشاريع وزارة التخطيط حسب القطاعات.

(٤) موازنات البرامج الخاصة.

رابعاً. دعم وتفعيل البرامج المعتمدة في خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في

مستشارية الأمن القومي المدرجة في الفقرة (٩ - ح) لاحقاً.

خامساً. إعداد الخطط التنفيذية للأهداف الفرعية ضمن مسؤوليات الجهات المعنية بمتابعة تنفيذ

الأهداف الاستراتيجية.

سادساً. دعم مسؤوليات مهمة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن

القومي و كافة تصنيفات الفريق الوطني الذي أعد الاستراتيجية ، لضمان الجدية والقدرة

على المتابعة وإعداد التقارير الفصلية لبيان مستوى الاستجابة من قبل الجهات المسؤولة عن

محاوور وأهداف ووسائل تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها ، وتعرض خلاصات التقارير

أمام أنظار السيد القائد العام للقوات المسلحة لاعتماد رؤيته وتوجيهاته .

سابعاً. التثقيف على الرؤية الاستراتيجية لهذه الوثيقة التي نسعى لتحقيق المستويات التالية من

مؤشرات تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، في ظل استمرار الإدارة الفاعلة للحكومة و

القيادة التفاعلية لرئيسها، بدون مشاكل سياسية أو أمنية كبيرة ، وتعاون دولي واقليمي

إيجابي:

(١) اقتصاد متعدد الموارد ، ودخول قطاعات اقتصادية غير نفطية الى منظومة تعزيز واردات

الدولة .

(٢) أمن مجتمعي مستقر ومتوازن ومستدام .

(٣) نجاح سياسات مكافحة الفساد ، ومحاسبة الفاسدين ، واعتماد تقييم دقيق لأداء المسؤولين

في المؤسسات الحكومية .

(٤) التعليم يرتقي لمواكبة الجامعات العالمية .

(٥) نهضة القطاع الصحي واستعادة مؤهلات المنافسة الاقليمية.

(٦) تنظيم الجهود الوطنية للسيطرة على الجريمة المنظمة (المخدرات ، التسول ، الهجرة غير

الشرعية ، الاتجار بالبشر و الأعضاء البشرية ، الابتزاز... الخ).

(٧) أمن سيبراني بمستوى يتناسب مع تحديات المنطقة و مستوى التحديات .

(٨) قدرات تصنيعية جيدة قياساً بالمنطقة (تطور في قطاع الصناعة الحربية).



- (٩) الشباب لديهم خطط ويفهمون الهوية الوطنية.
- (١٠) علاقات خارجية متوازنة مبنية على تحقيق المصالح الوطنية العليا.
- (١١) الحكومات المحلية تعمل بوتيرة انجاز أكثر استقراراً وانسيابية وشفافية ومسألة.
- (١٢) ارتفاع نسبة الرضا الشعبي عن الخدمات العامة وقوة القانون .
- (١٣) التعاون والتكامل بين السلطات الاتحادية والمحلية ، والتشريعية والقضائية والتنفيذية ، وقطاعات المجتمع النخبوية .
- (١٤) تنظيم وتفعيل استثمار الجهد الدولي الساند لدعم الخطط و المشاريع و الخدمات في الإقليم و المحافظات حسب موقف الميزة النسبية لنقاط القوة و الضعف فيها.
- ثامناً . سياسة مستمرة للتقييم الإداري للدرجات الخاصة في السلطات التنفيذية.
- ب. الوسائل الخاصة بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية (حسب إطار كل هدف) :
- أولاً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) :
- (١) استكمال التشريعات والقوانين التي تُنظم ساحات عمل وصلاحيات ومسؤوليات الأجهزة الأمنية والاستخبارية ، وتطوير المواد الرادعة لمعاقبة الخارجين عن القانون.
- (٢) استكمال وتفعيل سياسات برنامج إصلاح القطاع الأمني التي تقوم بها الحكومة ، وفق جدول متابعة وتقييم جاد ومركزي.
- (٣) تقييم وتطوير التشكيلات القتالية للمؤسسة العسكرية وفق عقيدة واضحة وخطط عمل دقيقة ومحددة ومتابعة وتقييم مركزي ، مع امكانية استثمار هذا الزخم في دعم بعض القطاعات الخدمية.
- (٤) تفعيل الجهود الوطنية لتنفيذ (استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب).
- (٥) اعتماد سياسة وطنية في تفعيل شراكة المواطن والمجتمع الحقيقية لتعزيز الأمن واحترام القانون ودعم الخطط العسكرية والأمنية.
- (٦) تطوير جهوزية فرق الـ CBRN والجهات الساندة لها في العراق للتصدي للتحديات والحوادث الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنوية ، بما يتناسب وحجم التهديدات في هذا الجانب.
- (٧) استكمال إجراءات اعتماد (استراتيجية أمن وحماية البنى التحتية الحرجة) ، والمباشرة بتنفيذها وفق سياق مركزي .
- (٨) اعتماد برنامج وطني لتنظيم عملية (رصد وتحليل المخاطر وإدارة الأزمات والتخطيط للطوارئ) ، وفق سياسة وطنية ملزمة التنفيذ ، مع تعزيز جهوزية الاستجابة الوطنية للمخاطر والتهديدات والأزمات و الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية تتضمن تحديد دقيق



لفاهيم الأزيمة و الكارثة ومعايير تحديدها وسياقات واضحة للتعامل معها وفق مسؤوليات محددة للجهات المعنية فضلاً عن الاجراءات الاحترازية التي يجب تجهيزها والتدريب على اعتمادها قبل الازمات والكوارث ومنظومة القيادة و السيطرة و المقرات البديلة و آليات حفظ الوثائق و الأموال العامة و اجراءات الاخلاء و استخدام أنظمة إنذار مبكر ذكية تعتمد على التحليل التنبؤي لمراقبة المؤشرات الأمنية ، الاقتصادية و السياسة بشكل دائم.

(٩) تقييم وتقويم منظومة أمن الحدود وتطويرها وتنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق ٢٠٢٥-٢٠٣٠).

(١٠) تعزيز إجراءات الرقابة والمسائلة الإدارية و المالية في القطاع الأمني ، فضلاً عن التزامات قانون المسائلة و العدالة .

(١١) اصلاح القطاع الاستخباري وتطويره ، وفق سياسة ومراحل واضحة المعالم ويجهد وطني خاضع للمتابعة والتقويم بشكل مركزي.

(١٢) إستكمال تنفيذ مراحل نقل الجيش والتشكيلات العسكرية إلى خارج المدن والمناطق السكنية.

(١٣) تسريع إجراءات تنفيذ السياسة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة.

(١٤) إعتداد سياسة وطنية واضحة تستند إلى الدستور، لتنظيم العلاقة والمسؤوليات القانونية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وباقي المحافظات، لغرض تشخيص أي مشاكل أو مخالفات قانونية ومعالجتها بموجب القوانين النافذة.

(١٥) تفعيل متطلبات تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث)، وتحديثها بما يتناسب مع المتغيرات ذات العلاقة.

(١٦) تحديث وتفعيل مهمة مواقف أمن المحافظات واستقرارها، وتنفيذ برامج وتدابير للوقاية من الجرائم.

(١٧) الحسم القانوني لمعالجة حالات الخلاف حول المناطق المتنازع عليها بموجب الدستور.

(١٨) تنظيم الجهود الوطنية لتعزيز الأمن السيبراني وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتحقيق أهدافها، على وفق سياسة متابعة وطنية محددة وجهة مركزية مسؤولة، وتشكيل فرق متخصصة في الاستجابة للحوادث السيبرانية.

(١٩) حماية البنية التحتية الرقمية ومكافحة الجرائم الالكترونية ، وتنفيذ سياسة مشاركة لتطبيق تقنيات تشفير وأمن المعلومات الوطنية ، ودعم المركز الوطني للمعلوماتية وتفعيلها .



- (٢٠) تقييم وتقويم الجهود الخاصة بمعالجة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، والتأكيد على تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق) ودعم الجهات المسؤولة عن تنفيذها.
- (٢١) تفعيل ملف إدارة شؤون اللاجئين، على وفق رؤية وطنية للتعامل مع فئات اللاجئين وإجراءات قانونية لمعالجة الخروقات والمخاطر التي قد يسببها بعضهم .
- (٢٢) تعزيز التعاون الدولي و تنفيذ التشريعات و السياسات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة و تقديم الدعم و الحماية للجاليات اللاجئة و النازحة و توفير الفرص الكفيلة بإعادة تأهيلهم و دمجهم في المجتمع ، ومنها التعاون مع الأمم المتحدة و المجتمع الدولي لحسم ملف الهول، وإنفاذ القانون بحق المقاتلين الأجانب مع المنظمات والعصابات الإرهابية.
- ثانياً . وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مستدام)) :
- (١) دعم القطاع الخاص بموجب قوانين وسياسات واضحة وصريحة ومتكاملة، مع جدية في التنفيذ والتقويم، وإشراف مركزي مستمر وفاعل.
- (٢) اعتماد وتطبيق سياسة وطنية نقدية متكاملة وواضحة المعالم، وسياسة مالية لتقليل العجز المالي، وإعداد ورقة عمل مراجعة ميزان التبادل التجاري لتحقيق التوازن ما بين الإيرادات والنفقات العامة بشكل علمي وعملي مدروس وهادف.
- (٣) معالجة الفساد من خلال وضع إستراتيجية فعالة لدعم هيئة النزاهة، وإجراءات الجهات الرقابية، وتعزيز شراكة المواطن في المعركة ضد الفساد، من خلال إجراءات رادعة قوية وعادلة.
- (٤) الإسراع بتشكيل المجلس الأعلى للإعمار والاستثمار.
- (٥) تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة بشتى أنواعها.
- (٦) وضع برنامج بناء قدرات خاص لتمكين الشباب للعمل في القطاع الخاص.
- (٧) العمل الجاد للتصدي للتصحر الذي يهدد الأمن الاقتصادي والزراعي والاجتماعي.
- (٨) الإسراع بإنجاز (السياسة الوطنية للأمن الصناعي)، والمباشرة بتنفيذها وتفعيل الإجراءات العملية لمشروع (صنع في العراق)، وتفعيل قانون حماية المنتج المحلي.
- (٩) تنظيم الرقابة على القطاع المصرفي لضمان استقرار النظام المالي، والحفاظ على احتياطات كافية من العملات الأجنبية، ودعم استقرار العملة الوطنية لحماية الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية.
- (١٠) البدء الفوري بتدقيق السجلات المالية للشركات والشخصيات وأصحاب رؤوس الأموال المشكوك في الحصول عليها بطرق غير مشروعة.
- (١١) تطوير القوانين القديمة لتنشيط الاقتصاد وتحديث سياساته ومتطلباته القانونية والإدارية.



- (١٢) تطوير استثمار الموارد الطبيعية غير النفطية.
- (١٣) دراسة إنشاء صندوق الثروة السيادية لضمان استدامة التنمية.
- (١٤) مراجعة استراتيجية الزراعة لتطوير قطاع الانتاج الزراعي والحيواني، وتفعيلها بشكل جاد ومتابعة مركزية.
- (١٥) تحقيق الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء، ودعم الزراعة المحلية ودعم توفر ووصول مفرذات الحصة التموينية للحفاظ على استقرار الأسعار.
- (١٦) تعزيز سياسات استعادة الكفاءات العراقية من الخارج، عن طريق صياغة برنامج وطني لدعم و استثمار براءات الاختراع العراقية وتشجيع الباحثين في مختلف التخصصات ودعم مراكز الأبحاث، وتسهيل الإجراءات الإدارية للمغتربين العراقيين الراغبين بالعودة، او توفير فرص العمل و التطوير المهني لجذب الكفاءات العراقية المغتربة للعودة و المساهمة في التطوير و البناء بلبلدهم.
- (١٧) استمرار التفاوض و استثمار الجهد الدولي، وفق سياسة تضمن حقوق العراق المتكافئة في المياه الإقليمية والدولية والحدود ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً ودولياً لإيجاد حلول قانونية وعملية لمشاكل المياه والحدود، واحترام السيادة الوطنية، والتعاون مع دول المنبع بشأن المياه.
- (١٨) دعم وتسريع آليات تحقيق أهداف قانون (شركة النفط الوطنية العراقية).
- (١٩) مراجعة (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة) وتحديثها، وتفعيل متطلبات تحقيق أهدافها وحماية وتطوير البنى التحتية للطاقة، لتأمين وتنويع مصادر الطاقة، والإستثمار في الطاقة المتجددة.
- (٢٠) التأكيد على دور القطاع الخاص ودعمه بكل الوسائل القانونية والاجرائية في تطوير وتنمية كل قطاعات الاقتصاد الوطني.
- (٢١) مراجعة جميع القوانين التي تتعلق بتنظيم الإقتصاد الوطني وتحديثها بما ينسجم مع متطلبات تطوير هذا القطاع، وتطوير متطلبات اعتماد الذكاء الاصطناعي.
- (٢٢) تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة العادلة في الأسواق.
- (٢٣) تطوير استثمار المعادن الرئيسية والثروات الطبيعية في العراق، ومنها الفسفور والكبريت.
- (٢٤) الالتزام بتنفيذ (الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي للأعوام ٢٠١٥-٢٠٣٥)، وتسريع إعداد مشاريع القوانين اللازمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- (٢٥) الإستمرار بتحديث وتنفيذ (استراتيجيات وسياسات الأمن المائي والبيئي في العراق).
- (٢٦) توجيه القطاع النفطي للعمل على إنشاء مصافي تكرير النفط، وإستثمار الغاز الطبيعي.
- (٢٧) دعم الصناعات المحلية، وتطبيق تدابير الحماية من منافسة البضائع المستوردة.



(٢٨) دعم قطاع الصناعات الدوائية.

(٢٩) المباشرة بإعتماد برنامج وطني لتطوير المواقع السياحية وتشجيع السياحة الداخلية واستقطاب السياح الأجانب.

(٣٠) مراجعة القوانين والتعليمات والضوابط الخاصة بعمل شركات وخدمات الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وتطويرهما بما يتناسب مع المتطلبات الأمنية والأمن الاقتصادي للدولة.

ثالثاً. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((بناء شركات اقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) :

(١) اعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، ورفض سياسات المحاور، وأن لا يكون العراق طرفاً معادياً لمصلحة طرف آخر.

(٢) اعتماد سياسة وطنية لاستثمار الجهد الدولي السائد في مجالات (مكافحة الإرهاب)، (الاقتصاد والاستثمار)، (السياحة بكل أنواعها)، (الدور الفاعل لحفظ الأمن والسلم الدوليين)، (مد أنابيب النفط والغاز والربط الكهربائي).

(٣) تعزيز التعاون الأمني والاستخباري لضمان الأمن الاقليمي والدولي، والسعي للإسهام الفعال في حل الأزمات الإقليمية والدولية.

(٤) تطوير وتفعيل آليات وسياقات التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، واستثمارها لتعزيز الخدمات العامة لمتطلبات الشعب العراقي، حسب تخصص كل منظمة.

(٥) توقيع إتفاقيات تجارية واستثمارية مع الشركاء الدوليين لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي للعراق.

(٦) اعتماد سياق وطني لقياس جهوزية التشكيلات العسكرية والجهود الاستخبارية، وتطويرها، بما يضمن كفاءة الأداء والاعتماد على القدرات الذاتية، لتسريع إنهاء ملف التحالف الدولي، حسب خطط ومتطلبات وتقديرات الحكومة.

(٧) تفعيل دبلوماسية أمنية متخصصة قادرة على ادارة الملفات الخارجية وتحويل البلد الى فاعل مؤثر.

(٨) توسيع دائرة تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الأمنية والاستخبارية اقليمياً ودولياً .

(٩) تطوير الجهد الإعلامي التعبوي الناطق باللغات الأجنبية الأكثر شيوعاً وأهمية (الإنكليزية وغيرها)، لإيصال صوت العراق وسياساته في العلاقات الدولية، والترويج لقيم

الدولة العراقية وجهودها في مكافحة الإرهاب من خلال البرامج التعليمية والثقافية.

(١٠) تقييم دور ممثلي العراق في المجتمع الدولي (بكافة العناوين والمسميات)، وتطوير أدائهم ودعمه لمصلحة العراق والإسهام في تحقيق أمنه وازدهاره.



(١١) تطوير وتفعيل آليات وقنوات التنسيق مع المجتمع الدولي لتعزيز أمن المناخ، وبناء القدرات

لتعزيز الجهوزية المناسبة للتعامل مع تهديدات المناخ وفق سياسة وطنية فاعلة.

رابعاً. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((تعزيز الأمن المجتمعي وحماية التنوع

والتعايش السلمي)) :

(١) اعتماد سياسة وطنية جادة للتعامل مع متطلبات الشعب وحماية الحراك الشعبي بالأطر

القانونية وفق متابعة مركزية ، مع تطوير متطلبات إجراء انتخابات مبكرة بعد

إستكمال القانون الانتخابي وتنفيذ قانون الأحزاب.

(٢) دعم الهيئات القضائية والتأكيد على عدالة تطبيق القانون ونزاهة سلطات إنفاذ

القانون، وسلامة وتطوير الإجراءات بما ينسجم مع الرؤية الوطنية، وآليات تطبيق

العدالة الإنتقالية.

(٣) توفير كل الامكانيات اللازمة لعودة النازحين والمهجريين إلى ديارهم وخلق ملف النزوح.

(٤) اعتماد سياسة وطنية خاصة لحماية الأقليات والفئات الهشة ضمن مكونات الشعب

العراقي، وضمان حقوقها وحمايتها ودعمها وتوفير فرص العمل والرعاية المناسبة لها،

للحفاظ على التنوع المجتمعي في العراق.

(٥) تفعيل متطلبات دعم حقوق الإنسان في العراق.

(٦) إنشاء ودعم منتديات ومنصات للحوار بين مختلف الفئات المجتمعية والثقافية، وتعزيز

التفاهم المتبادل وحل النزاعات.

(٧) تمكين الصحافة الاستقصائية.

(٨) الإسراع بوضع الأسس العملية لتنفيذ (الاستراتيجية الوطنية للإسكان).

(٩) إستكمال إجراءات عودة النازحين إلى مناطق سكنهم الأصلية، أو تكييف استقرارهم في

المناطق التي اختاروا البقاء فيها.

(١٠) ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز أسس الهوية الوطنية، والحفاظ على القيم الإيجابية في

تنشئة الجيل الجديد، وفق سياسة وطنية واضحة.

(١١) اعتماد برامج وطنية لتعزيز ثقافة وفعاليات الإحتفاء بالرموز الوطنية الإيجابية،

والتحفيز على السلوك الإيجابي والمبادرات والعمل التطوعي.

(١٢) تنظيم نطاق المشمولين بالرعاية الإجتماعية.

(١٣) رعاية الشباب وإستغلال طاقاتهم من خلال تشكيل مجالس شبابية استشارية تطوعية

في كل المحافظات، للإسهام ببناء وإدارة المجتمع ومعالجة المشاكل المجتمعية.

(١٤) تطوير برامج للتوعية بشأن التربية الأسرية الصحيحة.

(١٥) وضع برامج اندماج اجتماعي وأسري لدعم الرعاية اللاحقة للمدانين بإرتكاب جرائم

جنائية.



- (١٦) تأمين الضمان الاجتماعي، مع عناية خاصة للنهوض بواقع المرأة، وحماية الفئات الهشة.
 - (١٧) تقييم نشاطات المنظمات غير الحكومية، ودعم المنظمات ذات الأنشطة الفاعلة منها.
 - (١٨) تنسيق عمل المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، لتحقيق أهداف الإستراتيجية.
 - (١٩) دعم برامج رعاية ذوي الإحتياجات الخاصة والأيتام والفئات الهشة وتفعيلها.
- خامساً. وسائل تنفيذ الأهداف الفرعية الخاصة بهدف ((اعتماد نظام خدمات كفاء يناسب مع

حاجات الشعب)) :

- (١) إجراء الإصلاح الإداري وفق تحديث للسياسات وتبسيط الإجراءات الإدارية في مؤسسات الدولة، وتحويلها إلى ورقة عمل وطنية تحت إشراف ومتابعة وتقييم دوري مركزي.
- (٢) الإسراع ببناء المدارس وتأهيل المتضرر وغير الصالح لاحتضان مهمة التدريس في مجلس المحافظات، بالتناسب مع حجم السكان لكل محافظة.
- (٣) تنفيذ برنامج وطني لتأهيل البنى التحتية في القطاع الصحي.
- (٤) استكمال مشروع الحكومة الالكترونية والإسراع باعتماد الأتمتة في مؤسسات الدولة، وتكريم المتميزين ومعاقبة المقصرين في هذا المجال، للإسراع بتحقيق خدماته.
- (٥) تطوير المطارات العراقية.
- (٦) دعم خطة رئاسة الوزراء ووزارة الأعمار والسكان والبلديات والأشغال العامة بتطوير الطرق والجسور نفاك الاختناقات المرورية، من خلال تأهيل واعتماد (النقل العام) للمواطنين والموظفين والطلاب والعمال، فضلاً عن استكمال مشاريع الجسرات والانفاق، وتحديث وتوسيع خطوط نقل السكك الحديدية والقطارات الحديثة ومشروع المترو وغيرها.
- (٧) الإسراع في تحديث التشريعات ذات العلاقة، وتطوير اعتماد الخدمات بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.
- (٨) تعزيز استخدام تقنيات صديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية.
- (٩) وضع أسس لنظام صحي حديث، وتوسيع نطاق المشمولين بالرعاية الصحية.
- (١٠) تنظيم وتطوير سياسات وسياقات تطوير القطاع الصحي، ودعم الملاكات العاملة فيه وتعزيزه بالكفاءات والتخصصات المطلوبة.
- (١١) اعتماد سياسة لتنظيم جهود معالجة تلوث المصادر المائية، والحفاظ على جودة وكمية المياه، وحماية الأنهار والبحيرات، للوقاية من انتشار الأمراض الانتقالية.
- (١٢) تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية، وسياسات استثمار الكفاءات العلمية.



- (١٣) تطوير استراتيجيات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي، ورصد جودة الهواء والماء وتحديد مستويات التلوث، ودعم المشاريع التي تدمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية لتقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.
- (١٤) تطوير سياسات وسياسات التربية والتعليم بما ينسجم مع التطور العالمي، والآليات الالكترونية والرقمنة والمنهجيات الحديثة.
- (١٥) وضع خطط لاستجابة الطوارئ للتعامل مع الكوارث البيئية،
- (١٦) إصدار تعليمات صارمة ومشددة لضمان تنفيذ القوانين والتعليمات النافذة ومحاسبة المقصرين والمتكئين.
- (١٧) تطوير استراتيجيات وخطط للاستجابة السريعة للأوبئة والازمات الصحية.
- (١٨) تفعيل البرامج والسياسات الخاصة بدعم الفئات الهشة في المجتمع.
- (١٩) تطوير ودعم المؤسسات والجهات المسؤولة عن مراقبة ومكافحة الفساد، وتفعيل دورها وحمايتها من التأثيرات السياسية، وتوفير القنوات الأمنية والسرية للإبلاغ عن الفساد.

٩. المتطلبات الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها :

- أ. إصدار قرار اعتماد الاستراتيجية من مجلس الأمن الوطني (المجلس الوزاري للأمن الوطني) بموجب توجيه مجلس الوزراء، الجلسة (٣٦) في ٢٠٢٤/٩/٣، لأهمية الدعم المالي ومستوى الالتزام القانوني بمحاور وأهداف ووسائل الاستراتيجية، لغرض المباشرة بتنفيذها وتحقيق أهدافها.
- ب. إمام الاستراتيجية بشكل رسمي على جميع الجهات الرسمية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ أهدافها بوصفه متطلباً وطنياً لتعزيز الأمن القومي العراقي إستناداً إلى الدستور.
- ج. تكليف الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية بمهمة المتابعة وتفعيل الإجراءات التنفيذية، وتقييم الأداء والاستجابة بإشراف مستشار الأمن القومي - ومهام اللجنة الدائمة للاستراتيجية في الاستشارية، وترفع تقاريرها الدورية (الفصلية) إلى السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم.
- د. التأكيد على ضرورة تسهيل ودعم تنفيذ البرامج التأهيلية المدرجة في الفقرة (٨-أ-رابعا) لتطوير مهارات المعنيين في الجوانب الاستراتيجية وتطوير آليات المتابعة والتنفيذ.
- هـ. إلتزام الجهات المحددة في الفقرة (٨-أ) بتفعيل آليات تنفيذ الوسائل العامة لتنفيذ الأهداف الفرعية في الاستراتيجية.
- و. التوجيه بضرورة توفير التخصيصات المالية المناسبة لمتطلبات تحقيق الأهداف الفرعية حسب موارد ومصادر التخصيصات المدرجة في الفقرة (٨-أ-ثالثاً) سائلة الذكر.
- ز. تقوم اللجنة الدائمة للاستراتيجية في الاستشارية بتنفيذ لقاءات وزيارات تعبوية، بإشراف مستشار

الأمن القومي، إلى القيادات والجهات الآتية :

- أولاً. القيادات والشخصيات العامة (الدينية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية، الفنية، الرياضية).
- ثانياً. الحكومات المحلية للمحافظات.



ثالثا . وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

رابعا . الجهات الدبلوماسية والمنظمات الأجنبية العاملة في العراق.

ح. دعم تنفيذ برامج اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي للأعوام

(٢٠٢٥ - ٢٠٣٠) ، لتطوير مهارات تشكيلات الفريق الوطني لتفعيل و متابعة تنفيذ الاستراتيجية و

تحقيق أهدافها ، وفق البرامج الآتية :

اولا. البرنامج الوطني لتدريب (الفريق الوطني لإعداد استراتيجية ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ ومتابعة تنفيذها)

على مهارات متابعة تنفيذ الإستراتيجية.

ثانيا . البرنامج الوطني لتدريب الفرق الساندة من الحكومات المحلية في الإقليم و المحافظات غير

المنتظمة بإقليم ، على مهارات التفكير الاستراتيجي ، وآليات إعداد الخطط الاستراتيجية

وتنفيذها.

ثالثا . برنامج الرصد والتقييم الإلكتروني ، لبناء قاعدة بيانات متابعة وتحليل البيانات وتقويم

الأداء ومستوى الاستجابة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

رابعا . برنامج تطوير الوعي الاستراتيجي في الجامعات والمعاهد العراقية.

خامسا . البرنامج الوطني لرفع الوعي الأمني للمواطن العراقي.

سادسا . البرنامج الوطني لتفعيل شراكة المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن القومي في العراق.

ط. إصدار الأمر الديواني الخاص بمهام الفريق الوطني في ضوء الهيكلية والسياقات المعتمدة في مهام

إعداد الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني.

ي. تعزيز التنسيق الفاعل و المستمر بين الفريق الوطني المقصود ، ومكتب رئيس مجلس الوزراء و لجنة

متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي.

ك. توفير الدعم المالي المناسب لتغطية المتطلبات اللوجستية، الأنشطة التدريبية والتثقيفية ضمن

(موازنة برنامج استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥).

ل. حث جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لإعداد استراتيجيات وسياسات، وخطط تنفيذية،

التي تستند الى استراتيجية الأمن الوطني وتنسجم مع أهدافها.



١٠. الملاحق :

- أ. الملاحق رقم (١) : التعريف بالمفاهيم الأساسية في استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ .
(١٢ - ١) صفحة.
- ب. الملاحق رقم (٢) : تشكيلة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي
والفريق الوطني) للجهات المشاركة في إعداد استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ .
(١ - ١) صفحة.
- ج. الملاحق رقم (٣) : ورقة تقييم للاستراتيجيتين الأولى والثانية للأمن القومي العراقي.
(٢ - ١) صفحة.
- د. الملاحق رقم (٤) : عناوين استراتيجيات الأمن القومي الأجنبية التي تم الاطلاع عليها والإفادة من
التجارب الدولية. (١ - ١) صفحة.
- هـ. الملاحق رقم (٥) : المخططات التوضيحية لهيكلية المهمة ومحاورها. (٢ - ١) صفحة.
- و. الملاحق رقم (٦) : موقف استجابة ومقترحات الجهات الرسمية التي وردت إلى اللجنة الدائمة.
(٢ - ١) صفحة.
- ز. الملاحق رقم (٧) : أنشطة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني. (١-١) صفحة.
- ح. الملاحق رقم (٨) : قائمة المراجع والمصادر المعتمدة لإعداد الاستراتيجية. (١ - ٤) صفحة.
- ط. الملاحق رقم (٩) : خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني للعام ٢٠٢٥ - ٢٠٢٧ . (١)
(٧- صفحة.



ملحق رقم (١)

التعريف بالمفاهيم الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠

١. مفهوم الامن القومي العراقي : منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا للدولة ، لحماية كيانها من التحديات والمتغيرات التي تُهددها من الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة المتطلبات الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومصالحها وعلاقاتها الإقليمية والدولية ، لتعزيز الأمن والاستقرار والسيادة .
٢. البرنامج الحكومي : هو مجموعة من السياسات والخطط التي تضعها الحكومة لتحقيق أهدافها خلال فترة ولايتها. هذا البرنامج عن رؤية الحكومة تجاه القضايا الوطنية في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد والتعليم والصحة والأمن والبنية التحتية. يتم وضع البرنامج الحكومي عادة بعد تولي الحكومة الجديدة السلطة، ويعكس التزاماتها ووعودها الانتخابية للمواطنين.
٣. الرسالة : هي عبارة عن بيان يوضح الغرض من وجود المنظمة أو الدولة، ويحدد الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها في إطار زمني محدد. كما تعكس الرسالة الجوانب الأساسية لعمل المنظمة، بما في ذلك الجمهور المستهدف والأنشطة الأساسية.
٤. تبسيط الإجراءات : هو تسهيل الإجراءات البيروقراطية واستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء وزيادة رضا المواطنين وتحقيق الأهداف التنموية ، مع اختصار الوقت والجهد والكلفة .
٥. التوازن بين المركزية واللامركزية في الإدارة : هو أن تبني نظاماً متوازناً بين المركزية واللامركزية، مع منح السلطات المحلية والإقليمية قدراً مناسباً من الصلاحيات والموارد لإدارة شؤونها، مما يعزز من التماسك الوطني ويقلل من الشعور بالتهميش في المحافظات المختلفة، ووفق للدستور والمصالح الوطنية العليا.
٦. المفهوم الشامل لـ (الأمن في إطار الدولة) : هو القدرة التي تتوفر لدى الدولة، والتي تمكنها من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل أو الخارج ، وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائم لتأمين مصالحها بوصفها متطلبات وطنية رئيسية ، داخليا وخارجيا بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.
٧. الأمن الإقليمي : هو مفهوم أمني ذو مضمون جغرافي وسياسي في آن واحد ، جغرافي : لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر ، وسياسي : لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول الموجودة فيه .



٨. الأمن الفردي : هو تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد ، وفي حقيقة الأمر : أن الأمن الفردي، والأمن الاجتماعي الجماعي متداخلان ، فمجموع أمن الأفراد هو : أمن الجماعة ومفهوم أمن الجماعة هو أمن الفرد ، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد على الجماعة أمنها، والعكس صحيح أيضا .
٩. الأمن الثقافي : هو قدرة الدولة أو الأمة للحفاظ على ثقافتها ، وتراثها ، وأنماط السلوك، والاستهلاك، واللغة، والاعتزاز بالتاريخ إلى غير ذلك، حيث أن لكل امة ثقافة خاصة بها ، تميزها عن غيرها.
١٠. الأمن السياسي : مصطلح يشير إلى استقرار النظام السياسي داخل الدولة لتعزيز حماية السيادة الوطنية، وعدم تعرضها لأي تهديدات أو تدخلات خارجية أو داخلية قد تؤثر على شرعية الحكومة أو تماسك الدولة ، والحفاظ على أسرارها وهيبته والعمل على منع ما يفسد علاقة النظام السياسي بالشعب أو ما يسهم في تشويه صورة الدولة.
١١. الأمن الوقائي : هو مجموعة التدابير التي تؤمن بعض الجوانب المهمة في الدولة ، وتشمل : كافة الاجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة المعدة لهذا الغرض حفظ أسرارها وحماية منشأتها ضد مخاطر العدو في الداخل والخارج.
١٢. الأمن الغذائي : قدرة الدولة على تأمين حاجتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها، والاحتفاظ بجزء مخزوناً استراتيجياً وقت الحاجة.
١٣. الأمن الإعلامي أو الفكري : قدرة الدولة على دحض حجج الخصوم أو الاعداء، وخدمة أهدافها، وايصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم، لهذا اهتمت الدول بوسائل الإعلام، وقامت بتطويرها.
١٤. الأمن الصناعي : هو مفهوم يركز على حماية المنشأة الصناعية، والأفراد العاملين فيها، والمعدات، والبيئة المحيطة من المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن العمليات الصناعية. يهدف الأمن الصناعي الشامل إلى ضمان حماية متطلبات و محاور و أركان الصناعة الوطنية كافة بغية استمرارية العمل بكفاءة وأمان .
١٥. الأمن الدوائي : قدرة الدولة على توفير الأدوية وضمان جودتها وفعاليتها وسلامتها للاستخدام، بحيث تكون متوفرة بشكل مستمر وآمن لجميع أفراد المجتمع. ويهدف إلى حماية الصحة العامة من خلال ضمان توافر الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، ومنع انقطاع الامدادات الدوائية، والحد من تداول الأدوية المغشوشة أو غير المرخصة ، ويشمل الأمن الدوائي عدة جوانب، منها (ضمان الجودة: أي التأكد من أن الأدوية المتاحة فعّالة وآمنة، من خلال تطبيق معايير صارمة في الإنتاج والتوزيع) و(التوافر الذي يعني العمل على توفر الأدوية باستمرار في السوق لتلبية احتياجات المرضى) و(التوزيع العادل: ليكون توفير الأدوية لكافة المناطق، بما فيها المناطق النائية، بأسعار مناسبة) و (الاستخدام الأمثل : توجيه الأطباء والصيادلة والمستخدمين نحو الاستخدام الصحيح للأدوية لتجنب الاستخدام الخاطئ أو المفرط) و (مكافحة الأدوية المزيفة: لمنع تداول الأدوية المغشوشة أو التي لا



- تلبى معايير الجودة) ، لذا فإن الأمن الدوائي يُعد جزءاً أساسياً من الأمن الصحي الوطني ، وهو ضروري لتعزيز صحة المجتمع وحمايته من الأزمات الصحية التي قد تنتج عن نقص الأدوية أو عدم جودتها.
١٦. الخطر : هو احتمال وقوع ضرر أو أذى نتيجة ظرف أو سلوك معين ، يمكن أن يكون الخطر متعلقاً بعوامل طبيعية مثل (الكوارث الطبيعية ، أو حوادث ناتجة عن قرارات غير مدروسة من البشر مما يستدعي اتخاذ تدابير للوقاية أو التخفيف من آثاره).
١٧. الاستراتيجيات القطاعية : هي خطط أو سياسات تعتمد لتحقيق أهداف محددة ضمن قطاع معين (الزراعة ، أو الصناعة ، أو الخدمات ، أو التعليم ، أو الصحة) تركز على معالجة القضايا والتحديات الفريدة لكل قطاع ، وتوجيه الموارد والإجراءات نحو تعزيز الكفاءة والنمو في هذا القطاع .
١٨. نقاط الارتكاز الاستراتيجية : هي العناصر أو المجالات الأساسية التي تستند إليها المنظمة أو المؤسسة لتطوير استراتيجياتها وتحقيق أهدافها ، تمثل هذه النقاط مجالات القوة التي يمكن الاستفادة منها أو التوجهات التي يمكن تبنيها لتحقيق ميزة تنافسية.
١٩. القرار : هو اختيار أو حكم يتم اتخاذه بعد تقييم المعلومات أو الخيارات المتاحة ، بهدف تحقيق هدف معين أو حل مشكلة . يشمل اتخاذ القرار عملية تحليل الموقف ، أو تحديد البدائل ، أو تقييم العواقب المحتملة لكل خيار ثم اختيار الخيار الأنسب بناء على المعايير المحددة .
٢٠. التحليل : هو عملية تفصيلية تهدف إلى دراسة وتفسير المعلومات أو البيانات لفهمها بشكل أفضل أو اتخاذ قرارات مستنيرة ، تتضمن هذه العملية تقسيم المعلومات إلى مكوناتها الأساسية ، أو تقييم كل مكون ، أو استخلاص الاستنتاجات بناء على البيانات المتاحة.
٢١. البرامج : هي مجموعة من الخطط أو الأنشطة المنظمة والموجهة لتحقيق أهداف محددة في فترة زمنية معينة .
٢٢. الدستور : هو الوثيقة القانونية الأساسية التي تحدد القواعد والمبادئ التي تنظم الحكم في دولة معينة ، توضح حقوق وواجبات الأفراد
٢٣. التفكير الاستراتيجي : هي عملية عقلية تهدف إلى تحليل المستقبل والتخطيط له لتحقيق أهداف طويلة الأمد .
٢٤. الوعي الاستراتيجي : نشاط ادراكي وحسني ينبع من ذات الفرد يهدف إلى توليد وتعزيز واستخدام قدرة التبصر بخصوص الأحداث المستقبلية التي يمكن تنميتها داخليا وخارجيا.
٢٥. التأهيل المجتمعي : عملية تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من الأنشطة والخدمات .
٢٦. الخطط الوظيفية : هي الخطط التي تتعلق بالوظائف الإدارية والمهام التي تتطلبها كل استراتيجية أو سياسة لتحقيق أهداف محددة مثل خطط الإدارة البشرية أو المالية أو التسويق .
٢٧. السياسة العامة للدولة : هي الإطار الذي يحدد التوجهات العامة للدولة في مختلف المجالات وتمثل الخطوط العريضة لكيفية تحقيق الأهداف الاستراتيجية ، والسياسات العمومية تتعلق بمجموعة واسعة من المجالات وتحديد القواعد العامة التي تعمل الحكومة على تنفيذها.



٢٨. الخطة التنفيذية : هي وثيقة تفصيلية تتضمن مجموعة من الإجراءات والخطوات المحددة التي يجب اتباعها لتحقيق أهداف معينة. تهدف إلى ترجمة الأهداف الاستراتيجية وإلى أعمال وأنشطة قابلة للتنفيذ، حيث يتم تحديد الموارد المطلوبة، والأدوار، والمسؤوليات، والجداول الزمنية، والموارد المناسبة والكلف التخمينية، ومعايير الأداء، بالإضافة إلى آليات المتابعة والتقييم، أي أنها خارطة طريق عملية تتناول كيفية تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة. من خلال تنظيم العمل وتوجيه الفريق، وضمان أن جميع الأطراف المعنية على دراية بالمسار المطلوب للوصول إلى النجاح.

٢٩. الميزة النسبية : هي مفهوم اقتصادي وتخطيطي يقضي بأن كل دولة أو فرد يجب أن يركز على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي يمكنه إنتاجها بكفاءة أعلى أو تكلفة أقل مقارنة بالدول أو الأفراد الآخرين.

٣٠. التحديات : هي المستوى المؤثر من التحديات عندما تدخل في إطار الخطورة القريبة لاحتمالية وقوع خطر أو ضرر على الأفراد أو المؤسسات أو الدول .

٣١. التحديات المادية : تشمل التحديات التي تنطوي على مخاطر مادية مباشرة، مثل التهديدات الأمنية (كالهجمات الارهابية أو النزاعات المسلحة)، والتهديدات البيئية (مثل الزلازل أو الأعاصير)، والتهديدات التقنية (مثل الأعطال في الأنظمة).

٣٢. التهديدات السيبرانية : هي التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا والإنترنت، وتتمثل في الهجمات الإلكترونية التي تستهدف نظم المعلومات، أو شبكات التواصل، أو قواعد البيانات، ويمكن أن تؤدي إلى سرقة البيانات أو تعطيل الخدمات أو التأثير على البنية التحتية.

٣٣. المشاركة الفاعلة : هي عملية يسهم فيها الأفراد بفعالية وإيجابية في الأنشطة والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة أو تحسين ظروف معينة في المجتمع أو المؤسسة التي ينتمون إليها. وتتطلب هذه المشاركة دوراً حقيقياً وفعالاً وليس حضوراً شكلياً، حيث يبادر الأفراد بالتعبير عن آرائهم، وتقديم اقتراحاتهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والإسهام في تنفيذها، والمشاركة الفاعلة تتضمن عدة عناصر رئيسية مثل: (المسؤولية: حيث يتحمل الأفراد المسؤولية تجاه النتائج) و(التفاعل والتواصل : أي التعاون والنقاش البناء بين المشاركين) و (المبادرة: التي تعني تحفيز وتفعيل المشاركة و اقتراح أفكار جديدة وتحسين الأداء) و (التأثير التفاعلي لتنشيط وحث الشركاء في سير العمل واتخاذ القرارات المناسبة للوصول إلى نجاح ومصالحه الشركاء جميعاً)، وتسهم المشاركة الفاعلة في تحقيق التكامل بين الأفراد، وتعزيز الشعور بالانتماء، وتحفز على الابتكار وتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفاعلية.

٣٤. المتابعة التقويمية : هي عملية مستمرة تهدف إلى رصد وتقييم تقدم العمل والعاملين وتطويرهم على مدار فترة انجاز المهام وتنفيذ الخطط، من أجل تحديد مدى تحقيق الأهداف المخططة. وتركز المتابعة التقويمية على ملاحظة أداء المسؤولين بكل مستوياتهم وبشكل دوري، وتجميع البيانات حول جوانب مختلفة من المهمة، وتهدف هذه العملية إلى تقديم تغذية راجعة مستمرة، تساعد صانعي ومتخذي القرار على فهم نقاط القوة والضعف في الأداء والعمل على تحسينه. فضلاً عن ذلك، تسهم المتابعة



التقويمية في توفير أساس لاتخاذ القرارات الرشيدة ، وتوجيه الجهود لتلبية متطلبات نجاح المهمة والمعنيين بها بشكل أكثر دقة، مما يعزز من جودة العملية التنفيذية ويزيد من فاعليتها.

٣٥. المصالح الحيوية للدولة : هي مجموعة القضايا والاعتبارات التي تعد أساسية وضرورية لبقاء الدولة واستقرارها وتطورها. وتتمثل هذه المصالح في الأولويات والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتمثل العناصر الأساسية التي تتخذ الدولة كافة الإجراءات والتدابير المناسبة واللازمة لضمان تحقيقها أو حمايتها من أي تهديد أو تحدٍ .

٣٦. الرؤية في إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة : تعني الصورة المستقبلية المثلى أو الاتجاه الذي تسعى المؤسسة أو الحكومة إلى تحقيقه. وتعد الرؤية نقطة الانطلاق في أي عملية إعداد استراتيجي أو وضع سياسات عامة؛ حيث توضح الحالة المستهدفة التي يجب أن تصل إليها المؤسسة في المستقبل وتحدد إطاراً عاماً لجهودها. وللرؤية أهمية كبيرة في (توجيه الجهود؛ حيث تساعد الرؤية على توجيه الموارد والجهود نحو أهداف محددة وواضحة، مما يعزز من كفاءة العمل ويمنع الهدر) و(تحفيز العاملين؛ إذ تُعدُّ مصدر إلهام وتحفيز، فهي تساعد العاملين وأصحاب المصلحة على رؤية الصورة الكلية والقيمة طويلة الأمد لما يسعون لتحقيقه) و (تحديد الأولويات؛ لأنها تساهم في تحديد الأولويات واختيار السياسات والخطط التي تتماشى مع الهدف الأكبر، مما يسهل اتخاذ قرارات فعالة) .

٣٧. القيم الجوهرية : هي المبادئ الأساسية التي تؤمن بها المؤسسة أو الجماعة البشرية التي تشكل فئة محددة أو شعب واحد أو أمة معينة ، وتعدّها جزءاً لا يتجزأ من هويتها ورسالة وجودها . هذه القيم تكون بمثابة الأساس الذي تبنى عليه السلوكيات، واتخاذ القرارات، وتحديد الأهداف، وتوجيه الأداء ، وتساعد في توجيه العمل الجماعي، وتحديد المعايير الثقافية، وبناء صورة إيجابية لدى الآخرين .

٣٨. الاستقرار الأمني المستدام : هو حالة من الأمان الدائم الذي يستمر على المدى الطويل داخل مجتمع أو دولة، ويعتمد على مجموعة من العوامل التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. يشمل هذا المفهوم التأمين من التهديدات الداخلية والخارجية، مثل الإرهاب والصراعات المسلحة، مع ضمان استقرار المؤسسات القانونية والخدمية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز حقوق الإنسان و يتطلب التنسيق بين مختلف القطاعات مثل الأمن، الاقتصاد، السياسة، والتعليم، والصحة، بحيث لا يكون الاستقرار الأمني مقتصرًا فقط على عدم وجود التهديدات الأمنية، بل يتعدى ذلك إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين بشكل شامل ، و من أبرز خصائص الاستقرار الأمني المستدام هي (القدرة على التكيف: أي التعامل مع التحديات المستقبلية والتغيرات الأمنية بطريقة مرنة) و (الشمولية: لتضمن جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في صياغة سياسات الاستقرار) و (العدالة والمساواة: ضمان حقوق الجميع ومساواتهم أمام القانون) .

٣٩. السيادة : هي السلطة العليا والمطلقة التي تتمتع بها الدولة على إقليمه، دون تدخل من أطراف خارجية. وهي عنصر أساسي في مفهوم الدولة الحديثة، لكونها تتعلق بقدرة الدولة على ممارسة سلطتها بشكل مستقل في المجالات السياسية، القانونية، الاقتصادية والعسكرية ، من خلال عدة أبعاد : مثل (السيادة الداخلية: وهي قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها على سكانها وأراضيها من خلال وضع



القوانين وتنفيذها وحماية النظام الاجتماعي والاقتصادي (و) السيادة الخارجية : وهي قدرة الدولة على تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى وإبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية واتخاذ مواقف سياسية بحرية دون تدخل من أطراف خارجية (و) السيادة القانونية : وهي قدرة الدولة على سن القوانين التي تنظم شؤونها الداخلية، وفرضها على جميع الأفراد والمؤسسات داخل حدودها (، وتمثل السياسة أساس وجود الدولة ككيان مستقل في النظام الدولي، وهي مرتبطة بمفهوم الاستقلال السياسي والحرية في اتخاذ القرارات.

٤٠. الأمن الإقليمي ضمن سياسة الدولة : يشير إلى مجموعة التدابير والآليات التي تعتمدها مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة لضمان استقرارها وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية. يرتبط هذا المفهوم بالتعاون بين الدول لتحقيق السلام والتوازن الأمني في المنطقة، ويعتمد على تعزيز قدرة هذه الدول على التعامل مع التحديات الأمنية المشتركة مثل الصراعات المسلحة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية ، ويمكن أن يشمل (التعاون العسكري : من خلال تشكيل تحالفات أو اتفاقات دفاعية بين الدول الأعضاء بهدف تأمين حدود المنطقة ضد أي تهديدات عسكرية) و (التعاون السياسي والدبلوماسي : عبر تبادل المعلومات، وحل النزاعات بطرق سلمية، والتنسيق بين الحكومات لتحقيق الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات المسلحة) و (التحديات الاقتصادية : حيث تشمل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإقليمية لتفادي الأزمات الاقتصادية التي قد تؤثر سلباً على استقرار المنطقة) و (التحديات غير التقليدية : مثل مكافحة الإرهاب، أو التعامل مع تدفقات اللاجئين، أو مواجهة الأوبئة والكوارث الطبيعية التي قد تؤثر على الأمن الإقليمي بشكل غير مباشر) و (الاستقرار الداخلي للدول : يعتمد الأمن الإقليمي أيضاً على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الأعضاء لضمان عدم تصاعد النزاعات الداخلية التي قد تنعكس على الاستقرار الإقليمي) .

٤١. المواطنة الصالحة : سلوكيات وممارسات الأفراد الذين يؤدون واجباتهم تجاه مجتمعهم وبلدهم، ويحرصون على احترام القوانين والقيم الوطنية، ويسهمون بشكل إيجابي في تنمية مجتمعهم ، وهي صفة الشخص الذي يكون واعياً بحقوقه وواجباته، ويعمل لصالح المجتمع، ويشارك في الحفاظ على المصلحة العامة ، وتشمل عدة جوانب، منها (الالتزام بالقوانين : أي احترام القوانين والأنظمة والمحافظة على النظام العام) و (التطوع وخدمة المجتمع : بمعنى المشاركة في الأنشطة التطوعية ودعم المبادرات التي تخدم المجتمع) و (الاحترام والتسامح : ودليله معاملة الآخرين باحترام وتقبل التنوع الثقافي والاجتماعي) و (المسؤولية البيئية : المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ذات النفع العام) و (المشاركة السياسية : الانخراط الإيجابي في الشؤون العامة، مثل التصويت والتعبير عن الرأي بشكل سلمي) و غيرها ، لذا فإنها تعد من القيم الأساسية لبناء مجتمع مزدهر ومستقر، حيث تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم التنمية الشاملة.

٤٢. التعايش السلمي : يشير إلى قدرة الأفراد أو الجماعات ذات الخلفيات الثقافية، الدينية، أو العرقية المختلفة على العيش بسلام واحترام متبادل داخل مجتمع واحد ، ويقوم التعايش السلمي على مبادئ



قبول الآخر، والتسامح، والحوار، والتعاون لتحقيق الاستقرار والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات، بغض النظر عن اختلافاتهم، ويهدف إلى (الحد من النزاعات: من خلال تعزيز الاحترام المتبادل ونبذ العنف) و (إرساء الاستقرار الاجتماعي: إذ يساهم في خلق بيئة آمنة ومتناغمة) و (بناء جسور الحوار: لتشجيع النقاش البناء لحل الخلافات وتبادل الأفكار) لذلك هو أساس مهم لبناء مجتمع متماسك ومنفتح، ويعزز القدرة على التفاعل بإيجابية مع التنوع الثقافي والاجتماعي.

٤٣. الهوية الوطنية : الرابط الذي يشتمل على مجموعة من السمات والخصائص التي تميز مجتمعاً أو أمة وتمنح أفرادها شعوراً بالانتماء ، وهي تتشكل من العناصر المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، وتشمل اللغة، والدين، والعادات والتقاليد، والتاريخ المشترك، والقيم الوطنية، والرموز الوطنية كالعلم والنشيد الوطني، إذ تؤثر أثراً بارزاً في (تعزيز الانتماء: حيث تجعل الأفراد يشعرون بالفخر والارتباط بوطنهم) و (ترسيخ الوحدة: لتجمع الأفراد تحت مظلة واحدة بغض النظر عن الضوايق الفردية) و (الحفاظ على التراث: إذ تعزز الهوية الوطنية أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للأمة) و (الدفاع عن الوطن: بوصفها عاملاً أساسياً للتشجيع على التضحية والعمل من أجل حماية الوطن وخدمة مصالحه) لذا فإنها الرابط العاطفي والمعنوي الذي يربط الأفراد بأممتهم، ويعزز تماسك المجتمع ووحدته.

٤٤. التخطيط الاستراتيجي لبناء الدولة وحماية مصالحها الحيوية : هو عملية تخطيط شاملة تهدف إلى رسم مسار طويل الأمد لتحقيق أهداف الدولة الأساسية، وضمان استدامتها وأمنها وتطورها. يعتمد هذا التخطيط على تقييم الوضع الحالي للدولة، وتحديد التحديات والفرص، ووضع استراتيجيات تضمن تحقيق المصالح الحيوية التي تشمل الأمن القومي، الاستقرار الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحفاظ على سيادتها ومكانتها الإقليمية والدولية، بهدف بناء دولة قوية ومستقرة تستطيع أن تحافظ على مصالحها الحيوية، وتتعامل بفعالية مع التحديات المحلية والدولية، وتضمن رفاهية وأمن شعبها على المدى الطويل.

٤٥. الأمن الصحي : هو قدرة الدولة على حماية صحة مواطنيها وضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم في جميع الظروف، سواء في الأوقات العادية أو من خلال الأزمات الصحية مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية والحروب. ويشمل مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى منع انتشار الأمراض، والاستعداد لمواجهة التهديدات الصحية، وضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، لذلك يعد الأمن الصحي جزءاً أساسياً من الأمن القومي، إذ يساهم في حماية حياة المواطنين وتعزيز استقرار المجتمع والدولة.

٤٦. الأمن الاقتصادي : هو قدرة الدولة على تأمين استقرارها الاقتصادي وتوفير الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لمواطنيها، وذلك من خلال حماية مواردها الاقتصادية ومواجهة التهديدات التي قد تؤثر على استقرار الاقتصاد. ويهدف إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، لذا يعد الأمن



الاقتصادي من العناصر الحيوية للأمن القومي، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويزيد من قدرة الدولة على الصمود أمام الأزمات.

٤٧. الأمن الاجتماعي : هو قدرة الدولة والمجتمع على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وحماية الأفراد من المخاطر التي تهدد سلامتهم واستقرارهم على المستويات الفردية والجماعية. ويهدف إلى تعزيز الشعور بالأمان لدى الأفراد وتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في بناء مجتمع مترابط ومستقر، ويتضمن الأمن الاجتماعي عدة جوانب أساسية، منها (حماية حقوق الأفراد: من خلال ضمان حقوق الأفراد في التعليم، والصحة، والسكن، والعمل، وتوفير بيئة آمنة تحمي حقوق الإنسان وتحافظ على كرامته) و (تحقيق العدالة والمساواة: أي العمل على تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع والحد من التمييز والعنصرية، سواء على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية) و (توفير الحماية الاجتماعية: بمعنى إنشاء شبكات أمان اجتماعي لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة مثل الفقراء، كبار السن، والأطفال، من خلال برامج دعم اجتماعي ورعاية خاصة) و (تعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي: بتشجيع التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع لتعزيز الترابط الاجتماعي والاستقرار) و (الحد من الجريمة والعنف: أي العمل على خفض معدلات الجريمة والعنف من خلال تطبيق قوانين فعالة، وتعزيز برامج الوقاية والتوعية) و (مواجهة التطرف والإرهاب: بالتصدي للتطرف الذي يهدد السلم الاجتماعي من خلال نشر الوعي وتعزيز القيم الإيجابية التي تدعم التعايش السلمي) و (التعامل مع الأزمات المجتمعية: لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لمواجهة الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، والتي تؤثر على المجتمع ككل) و غيرها من اركان الأمن الاجتماعي الذي يؤثر تأثيراً رئيسياً في تحقيق السلم والاستقرار في الدولة، ويعد جزءاً من الأمن القومي، حيث يسهم في خلق مجتمع متماسك ومزدهر، ويعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المختلفة.

٤٨. الأمن السيبراني : هو مجموعة من السياسات والإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة والشبكات الرقمية والمعلومات الإلكترونية من الهجمات والتهديدات التي قد تؤثر على أمن المعلومات وخصوصية الأفراد والمؤسسات. يشمل هذا المجال حماية البيانات من السرقة أو التلاعب أو الإتلاف، وضمان سلامة واستمرارية عمل البنية التحتية الرقمية، ويتضمن الأمن السيبراني عدة جوانب رئيسية، منها (حماية البيانات والمعلومات: لضمان سرية البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به، سواء كانت معلومات شخصية أو مالية أو تجارية) و (الحماية من الهجمات الإلكترونية: أي التصدي للهجمات التي قد تستهدف الأنظمة، مثل الفيروسات، والبرمجيات الخبيثة (Malware)، وعمليات الاختراق (Hacking)، وهجمات الحرمان من الخدمة (DDoS)، والتصيد الاحتيالي (Phishing)) و (أمن الشبكات: خلال حماية الشبكات الإلكترونية من الهجمات التي قد تستهدف نقل البيانات عبر الإنترنت أو داخل الشبكات المحلية، وضمان عدم تسرب أو تعطيل المعلومات) و (أمن التطبيقات: بتأمين التطبيقات البرمجية المستخدمة في المؤسسات أو من قبل الأفراد، والتأكد من خلوها من الثغرات الأمنية التي قد يتم استغلالها من قبل المهاجمين) و (التوثيق والتصريح: أي التأكد من



هوية المستخدمين والنظم عبر تقنيات مثل المصادقة المتعددة العوامل (MFA) وكلمات المرور القوية والتشفير، لتقليل خطر الوصول غير المصرح به) و (التخطيط للاستجابة للطوارئ؛ وضع خطط للاستجابة السريعة والفعالة في حال حدوث اختراق أو هجوم سيبراني، لضمان استعادة الأنظمة وحماية البيانات من المزيد من الأضرار) و (التوعية والتدريب؛ خلال رفع الوعي حول التهديدات السيبرانية وتدريب الأفراد والشركات على كيفية الوقاية منها وتعزيز ممارسات الأمان) ويعتبر الأمن السيبراني جزءاً حيوياً من الأمن القومي للدول ، حيث يساهم في حماية البنية التحتية الرقمية للدولة والاقتصاد الرقمي وحفظ خصوصية الأفراد والمؤسسات في عالم تزداد فيه التهديدات الإلكترونية.

٤٩. الأمن البيئي : هو مفهوم يشير إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور، بما يضمن استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية. ويتعلق هذا المجال بكيفية حماية التربة والماء والهواء والحد من التلوث بكل أنواعه ومسبباته والتأثيرات الضارة على النظام البيئي، كما يشمل الاستجابة للتحديات البيئية مثل التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الطبيعية ، ويعد الأمن البيئي جزءاً أساسياً من الأمن القومي والدولي، حيث أن تدهور البيئة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مما يتطلب جهوداً متكاملة للحفاظ على بيئة كل دولة فضلاً عن بيئة كوكب الأرض.

٥٠. التحديات الجيوسياسية : هي التحديات الناتجة عن تفاعلات القوى السياسية والاقتصادية والجغرافية بين الدول في سياقها الجغرافي، والتي تؤثر على العلاقات الدولية والاستقرار الإقليمي والدولي. هذه التحديات ترتبط بتوزيع القوى على مستوى العالم، وتؤثر على الأمن القومي، والتنمية الاقتصادية، والبيئة السياسية في الدول ، وتشمل التحديات الجيوسياسية عدة عوامل، أهمها : (التنافس على الموارد الطبيعية؛ النزاعات على الموارد الاستراتيجية مثل النفط، والغاز، والمياه، والمعادن، والتي غالباً ما تؤدي إلى صراعات إقليمية ودولية) و (التحالفات والتكتلات الدولية : تشكيل التحالفات العسكرية أو الاقتصادية بين الدول ، والتي قد تؤدي إلى خلق مناطق نفوذ أو توترات بين الدول المتنافسة على الهيمنة الإقليمية أو العالمية) و (التوترات الإقليمية؛ النزاعات بين دول تقع في المنطقة نفسها الجغرافية بسبب الحدود، أو القضايا الدينية أو العرقية أو السياسية، مثل النزاعات في الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا) و (التغيرات في التوازنات العالمية؛ تحول القوى الكبرى في النظام الدولي، مثل صعود قوى جديدة (مثل الصين أو الهند) مقابل تراجع نفوذ بعض القوى التقليدية (مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) و (القوى العسكرية والنفوذ السياسي؛ استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها أداة لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، مثل النزاعات المسلحة أو التدخلات العسكرية في دول أخرى) و (الهويات الوطنية والإثنية؛ تأثير الهويات الوطنية، والعرقية، والدينية على السياسات الداخلية والخارجية للدول، مما قد يؤدي إلى صراعات داخلية أو بين الدول) و (التحديات التكنولوجية؛ استخدام التكنولوجيا الحديثة في الحروب السيبرانية، والتجسس الإلكتروني، وتكنولوجيا الدفاع، مما يؤثر على التفاعلات الجيوسياسية ويخلق تهديدات



جديدة للأمن الوطني والدولي) و (التهديدات العابرة للحدود: مثل الإرهاب الدولي، التغيير المناخي، والأوبئة، التي تتطلب تعاوناً بين الدول لمواجهةها، ويمكن أن تخلق توترات في العلاقات بين الدول) ، لذلك تُعدُّ التحديات الجيوسياسية من القضايا الحيوية التي تتطلب استراتيجيات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية مرنة وفعالة، حيث إن فهم هذه التحديات يمكن أن يساعد الدول على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات والفرص الدولية.

٥١. التنمية : هي عملية تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتهدف التنمية إلى تحقيق تقدم مستدام يشمل تحسين الوضع الاقتصادي، رفع مستوى التعليم والصحة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، تشمل عدة مجالات رئيسية ، أهمها : (التنمية الاقتصادية : تحسين الوضع المالي والاقتصادي للدولة من خلال زيادة الإنتاجية، تحسين البنية التحتية، خلق فرص العمل، وزيادة الدخل الوطني) و (التنمية الاجتماعية : رفع مستوى المكانة الاجتماعية للفرد من خلال تحسين التعليم، والرعاية الصحية، والأمن الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وضمان العدالة والمساواة في الفرص) و (التنمية البشرية : التركيز على تحسين قدرات الأفراد ورفع مستوى معارفهم ومهاراتهم، مما يسهم في تعزيز قدرتهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) و (التنمية البيئية : الحفاظ على البيئة الطبيعية من خلال استخدام الموارد بشكل مستدام والتقليل من التلوث، مما يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة) و (التنمية الثقافية : الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز التنوع الثقافي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير الأنشطة الثقافية) ، والتنمية ليست مجرد تحقيق نمو اقتصادي، بل هي عملية شاملة تسعى إلى تحسين جوانب الحياة كافة لضمان استدامة رفاهية الإنسان والبيئة على المدى الطويل.

٥٢. الأمن الاقتصادي : هو قدرة الدولة أو المجتمع على ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من التهديدات والمخاطر التي قد تؤثر على نموه أو استدامته. ويشمل ضمان توافر الموارد الأساسية التي يحتاجها المجتمع، مثل الطاقة، والغذاء، والمياه، والعمالة، والمال، والقدرة على تأمين البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي، وأركانه تعتمد على قدرة الحفاظ على : (استقرار الأسواق المالية : لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وتوفير الائتمان والاستثمار) و (توفير سلع وخدمات أساسية : مثل المواد الغذائية والطاقة والمياه) و (الحفاظ على استقرار الأسعار: للحد من التضخم وتوفير مستوى معيشة مستقر للمواطنين) و (التنوع الاقتصادي: لتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو على مصادر معينة، ومن ثم تقليل المخاطر الاقتصادية) و (القدرة على مواجهة الأزمات: مثل الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني) لذا إن الأمن الاقتصادي هو حماية الاقتصاد من التهديدات الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى تقويض قدرته على الاستمرار والتطور بشكل مستدام.



٥٣. النظام السياسي : هو مجموعة القواعد، والهياكل، والممارسات التي تنظم السلطة في دولة معينة. يحدد النظام السياسي كيف يتم توزيع السلطة واتخاذ القرارات السياسية، كما يحدد كيفية تشكيل الحكومة، وتوزيع الصلاحيات بين الهيئات المختلفة مثل السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ويحدد دور المواطنين في العملية السياسية، ويشمل عدة عناصر وأركان رئيسية أهمها (الدستور والقوانين: القواعد التي تحدد كيفية تنظيم الدولة والعلاقات بين السلطات المختلفة، وأيضا حقوق المواطنين) و (السلطات الحكومية: هي الهيئات التي تتولى المسؤوليات التنفيذية، التشريعية، والقضائية في الدولة. يشمل ذلك الرئيس أو رئيس الوزراء، البرلمان، والمحاكم) و (الأحزاب السياسية: التنظيمات التي تمثل التوجهات السياسية المختلفة في المجتمع وتشارك في الانتخابات لتولي المناصب الحكومية) و (الانتخابات: الآلية التي يتم من خلالها انتخاب القادة والتمثيل السياسي للمواطنين) و (المجتمع المدني: منظمات غير حكومية، نقابات، وحركات شعبية تشارك في التأثير على السياسات الحكومية) ، كما أن أهم أنواع النظم السياسية قد تشمل بشكل عام النظام الديمقراطي (حيث يكون الشعب هو صاحب السلطة من خلال الانتخابات والمشاركة الفعالة)، أو الديكتاتوري (حيث تكون السلطة مركزة في يد فرد أو مجموعة صغيرة)، والنظم الملكية (حيث تكون السلطة وراثية).

٥٤. التواصل الاستراتيجي : هو استعمال وسائل الاتصال المختلفة بشكل مدروس ومنظم لتحقيق أهداف محددة على المدى الطويل. يهدف هذا النوع من التواصل إلى التأثير في آراء الجمهور أو سلوكياتهم أو تعزيز سمعة جهة ما (مثل حكومة، أو مؤسسة، أو شركة) بما ينسجم وتتناسب أهدافها الاستراتيجية، ويشمل مرتكزات أساسية، أهمها (التخطيط المدروس: تحديد الأهداف والرؤية طويلة الأجل للتواصل، سواء كان ذلك لتعزيز الصورة العامة أو التأثير في سلوك أو رأي الجمهور) و (الرسائل الموجهة: صياغة رسائل واضحة ومؤثرة تتناسب مع الجمهور المستهدف وتتناسب مع أهداف المنظمة) و (الوسائل المناسبة: اختيار القنوات والوسائل الأكثر فعالية للتواصل مع الجمهور، مثل وسائل الإعلام التقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والفعاليات المباشرة، وغيرها) و (التوقيت والتنفيذ: تحديد الوقت الأنسب لإيصال الرسائل، وتحديد كيفية تنفيذ استراتيجيات التواصل بفعالية) و (التقييم والمتابعة: متابعة ردود الأفعال وتحليل تأثير الرسائل على الجمهور، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف) ويعد التواصل الاستراتيجي أداة مهمة في السياسة، والأعمال، والعلاقات العامة، والتسويق، ويهدف إلى بناء علاقات مستدامة مع مختلف الأطراف المعنية، سواء كانوا عملاء أو موظفين، أو جماهير عامة.

٥٥. التواصل الحكومي الفاعل : هو منهج تحسين استراتيجيات وأساليب الاتصال وتطويرها بين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين الحكومة والمؤسسات الأخرى، سواء كانت محلية أو دولية. يهدف تعزيز التواصل الحكومي إلى تعزيز الشفافية، وتحقيق الفهم المشترك، وتعميق الثقة بين الحكومة والجمهور، ومن ثم دعم العملية السياسية وتحقيق الأهداف التنموية، ويتحقق بواسطة متطلبات، أهمها : (الشفافية



والمصادقية: التأكد من أن المعلومات التي تقدمها الحكومة للمواطنين دقيقة ومبنية على أسس موثوقة، مما يساهم في زيادة الثقة بين الحكومة والشعب) و (التفاعل الفعال: تعزيز الحوار والتفاعل بين الحكومة والمواطنين بواسطة القنوات المختلفة مثل الإنترنت، وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي) و (التعليم والتوعية: نشر المعلومات حول السياسات الحكومية، القوانين، والمبادرات الوطنية لضمان فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم) و (الاستماع لآراء المواطنين: إشراك الجمهور في عملية صنع القرار بواسطة استطلاعات الرأي، اللقاءات العامة، أو المنصات الإلكترونية التي تسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم ومقترحاتهم) و (التنسيق بين المؤسسات الحكومية: تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية من أجل تبادل المعلومات والموارد بشكل فعال) و (التواصل في أوقات الأزمات: ضمان استجابة سريعة وفعالة من الحكومة في حالات الطوارئ أو الأزمات، من خلال تزويد المواطنين بمعلومات حيوية ومحدثة) يعد التواصل الحكومي أحد الأدوات الأساسية لتحسين فعالية السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة، كما يساهم في خلق بيئة من المشاركة المجتمعية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

٥٦. القيادة: عملية توجيه وتحفيز الأفراد أو الجماعات نحو تحقيق أهداف معينة. وهي القدرة على التأثير في الآخرين، وإلهامهم، وتوجيههم بما يحقق مصلحة جماعية أو هدف مشترك. والقيادة لا تقتصر على الصلاحيات الرسمية، بل تتعلق بالقدرة على التأثير الإيجابي في الآخرين بطرق تؤدي إلى تحسين الأداء وتحقيق النتائج.



ملحق رقم (٢)

تشكيلة اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي في مستشارية الأمن القومي و (الفريق الوطني) للجهات المشاركة في إعداد الإستراتيجية

١. الإشراف والتوجيهات المباشرة : معالي مستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي المحترم.
٢. اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.
٣. فريق ممثلي الهيئات والجهات الرئاسية.
٤. فريق ممثلي الوزارات الأمنية والأجهزة والاستخبارية.
٥. فريق ممثلي الوزارات المدنية.
٦. فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة.
٧. فريق ممثلي المحافظات العراقية بما فيها محافظات إقليم كردستان.
٨. فريق ممثلي النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية.
٩. فريق ممثلي المؤسسات الأكاديمية من الجامعات والكليات والمراكز البحثية.
١٠. فريق ممثلي المنظمات غير الحكومية - العراقية.
١١. فريق ممثلي الجهات الاعلامية الرسمية.
١٢. فريق ممثلي الجهد الدولي الساند.
١٣. سكرتارية المهمة - المركز الوطني للتخطيط المشترك - مستشارية الأمن القومي.



ملحق رقم (٣)

ورقة تقييم للتجربة الأولى والثانية للأمن القومي العراقي

١. تقييم موجز للتجربة الأولى لإعداد أول إستراتيجية للأمن الوطني في العراق

(إستراتيجية الأمن القومي - العراق أولاً - ٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

- أ. كانت التجربة الأولى في العراق بإشراف مستشار الأمن القومي وتنفيذ المركز الوطني للتخطيط المشترك، ولجنة عمل مشتركة من مسؤولي الدوائر والملفات الرئيسية في المستشارية وممثلي كل الجهات الرسمية وقطاعات المجتمع العراقي.
- ب. اعتماد هيكلية تعتمد المحاور (المجالات) والقطاعات الرئيسية لأمن المجتمع والدولة.
- ج. موارد بشرية قليلة جداً للجهد السكرتاري من (المركز الوطني للتخطيط المشترك).
- د. الاعتماد على مشاركة كل مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع واضح جداً، فضلاً عن مشاركة خبراء من الجهد الدولي الساند من البعثات الدبلوماسية والإستشارية المخولة للعمل في العراق.
- هـ. تم مناقشة المسودات ومراحل الإعداد مع جميع السلطات (القانونية، التشريعية، الدينية، إقليم كوردستان، الرئاسة الثلاثة، القيادات السياسية والاجتماعية).
- و. كان دور ممثلي القوات والبعثات والمنظمات الأجنبية بسيطاً وشكلياً جداً، واستشاري، ثانوي، على الرغم من قوة وجودهم في تلك المرحلة.
- ز. تم اقرارها في مجلس وكلاء الأمن الوطني ثم في مجلس الأمن الوطني، وتم اعتمادها بموجب توجيه من رئيس مجلس الوزراء في حينها، بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة.
- ح. كان مستوى الإعلان عنها بشكل رسمي وجهد إعلامي من خلال مؤتمر صحفي، تلاه نشاطات إعلامية وبرامج وندوات كثيرة، في ظل ظروف أمنية معقدة ومربكة جداً.
- ط. تزامنت فترة إعدادها وتنفيذها مع واقع مليء بمشاكل وأزمات سياسية وأمنية ومجتمعية كبيرة ومتشعبة.
- ي. تم إعدادها وإنجازها بجهد وطني داخل العراق مع تنفيذ بعض ورش العمل والدورات التطويرية لجهات وطنية أو منظمات دولية، كان تنفيذها كلها داخل العراق.

٢. تقييم موجز للتجربة الثانية لإعداد (إستراتيجية الأمن الوطني) :

- أ. كانت التجربة الثانية في العراق بإشراف مستشار الأمن القومي وتنفيذ مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية.
- ب. لم تعتمد سقف زمني محدد.
- ج. اعتمدت هيكليتها على منهج مستويات المخاطر والتهديدات.
- د. اشتملت على جداول ومرفقات كثيرة لأوزان المخاطر والتهديدات وتفاصيل تنفيذية كثيرة.



- هـ. تم اقرارها في مجلس الوكلاء ومجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء على الرغم من وجود الكثير من الملاحظات التي لم يتم معالجتها فيها.
- و. حجم الموارد البشرية واللوجستية كبيرة نسبةً الى التجربة الأولى لمركز النهريين للدراسات الإستراتيجية.
- ز. كان الدور الساند للبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية كبيراً وواضحاً ، في مراحل إعدادها وترتيب محاورها.
- ح. تم رصد حالات ضعف في بعض النصوص من جانب ، وتطور مهم في بعض الجداول .
- ط. تم تحديث الاستراتيجية محل البحث ، وإعداد محاور مهمة منها في جوانب التحديات ونقاط الضعف والمصالح الوطنية والتهديدات ، ضمن نشاطات واجتماعات وايضادات خارجية لدول متعددة (تركيا ، لبنان ، أمريكا ، بريطانيا) .

٣. أهم التحديات التي واجهت الإستراتيجيتين السابقتين في مستوى اعتمادهما وإنفاذهما

والتفاعل معهما :

- أ. عدم وجود صفة الإلزام أو القوة القانونية لاعتماد الإستراتيجية ووجوب تنفيذ محاورها ومضامينها.
- ب. التفاوت في التفاعل الجاد مع أهداف الإستراتيجيتين من رؤساء أغلب السلطات العليا والوزارات والمؤسسات الحكومية.
- ج. الظروف القاسية التي مرت بها الدولة والتحديات الكبيرة (الأمنية ، الإقتصادية ، المجتمعية) خلال الفترات السابقة.
- د. ضعف موارد وصلاحيات اللجان الوطنية المسؤولة عن تفعيل الاستراتيجيات ، ومتابعة تنفيذها وتقويم سياقات العمل مع الجهات المعنية لتحقيق أهداف الإستراتيجية.
- هـ. عدم الوضوح (أو تفصيل) بعض محاور ونصوص الاستراتيجيات ، وتقصير بعض الجهات القطاعية في وضع خطط تنفيذية لمهامهم ضمن ، والتكؤ في تنفيذ خطة عمل فريقي الإعداد والمتابعة للاستراتيجيات المقصودة ، مما سمح بحالات اللبس و الإجهاد أو التغاضي .
- و. التغييرات المستمرة في مراكز صناعة القرار أو اتخاذه.
- ز. لا يزال الجانب التعبوي (الساند) و (الناقد لوثيقة الإستراتيجية) غير فاعل وضعيف (دور المواطن ، الإعلام ، المنظمات غير الحكومية ، الخطاب الديني) .
- ح. عدم إستكمال فرق العمل المسؤولة بتفعيل الإستراتيجية داخل المؤسسات الرسمية بشكل مناسب ومؤهلات كافية لهذه المهمة.
- ط. إهمال الكوادر العليا في مكاتب الهيئات الرئاسية الثلاثة واللجان البرلمانية ، والنيابات والإتحادات ، والإعلام لدور الإستراتيجية وأهميتها في تحقيق الأهداف الأهم والأكثر خطورة في حياة المواطن وسلامة وأمن واستقرار المجتمع والدولة .



ملحق رقم (٤)

**عناوين استراتيجيات الأمن القومي الأجنبية
التي تم الاطلاع عليها للإفادة من التجارب الدولية**

الجهة	اسم الوثيقة الاستراتيجية	ت
جمهورية ألمانيا الاتحادية	استراتيجية الأمن القومي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ٢٠٢٣	١
جمهورية باكستان الإسلامية	استراتيجية الأمن الاقتصادي الباكستاني ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦	٢
جمهورية روسيا الاتحادية	استراتيجية السياسة الخارجية الروسية ٢٠٢٣	٣
الإتحاد الأوروبي	استراتيجية عالمية لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية ٢٠١٦-٢٠٢١	٤
الإتحاد الأوروبي	بوصلة استراتيجية لسياسة الأمن والدفاع من أجل إتحاد أوروبي يحمي مواطنيه وقيمه ومصالحه ويسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين ٢٠٢١-٢٠٢٣	٥
مملكة أسبانيا	استراتيجية الأمن القومي الإسباني ٢٠٢١-٢٠٢٥	٦
مملكة أسبانيا	استراتيجية الأمن الوطني الإسباني لعام ٢٠١٧	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لإدارة بايدن لعام ٢٠٢٢	٨
حلف الناتو	استراتيجية الأمن القومي لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) لعام ٢٠٢٢	٩
الجمهورية الفرنسية	استراتيجية الأمن القومي الفرنسي (الاستراتيجية الوطنية مراجعة ٢٠٢٢) للفترة ٢٠٢٢-٢٠٣٠	١٠
الملكة المتحدة	استراتيجية الأمن القومي للمملكة المتحدة (استراتيجية الأمن القومي ومراجعة استراتيجية للدفاع والأمن العام) للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥	١١
دولة اليابان	استراتيجية الأمن القومي لليابان لعام ٢٠١٣	١٢
دولة اليابان	المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني الياباني للعام المالي ٢٠١٤ وما بعده	١٣

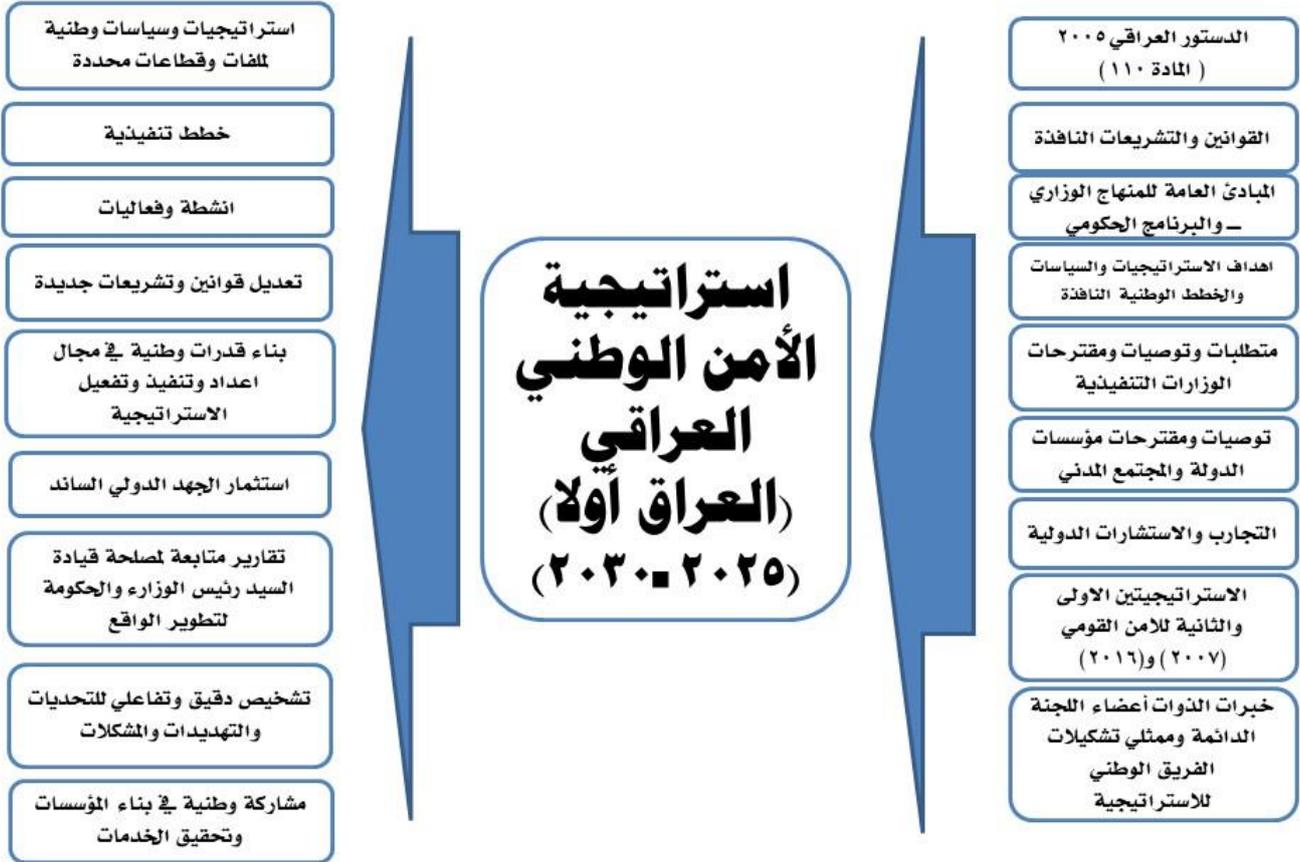


ملحق رقم (٥)

المخطط رقم (١) : مخطط توضيحي لهيكلية المهمة و محاورها

مصادر ومدخلات ومخرجات استراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠٢٥-٢٠٣٠)

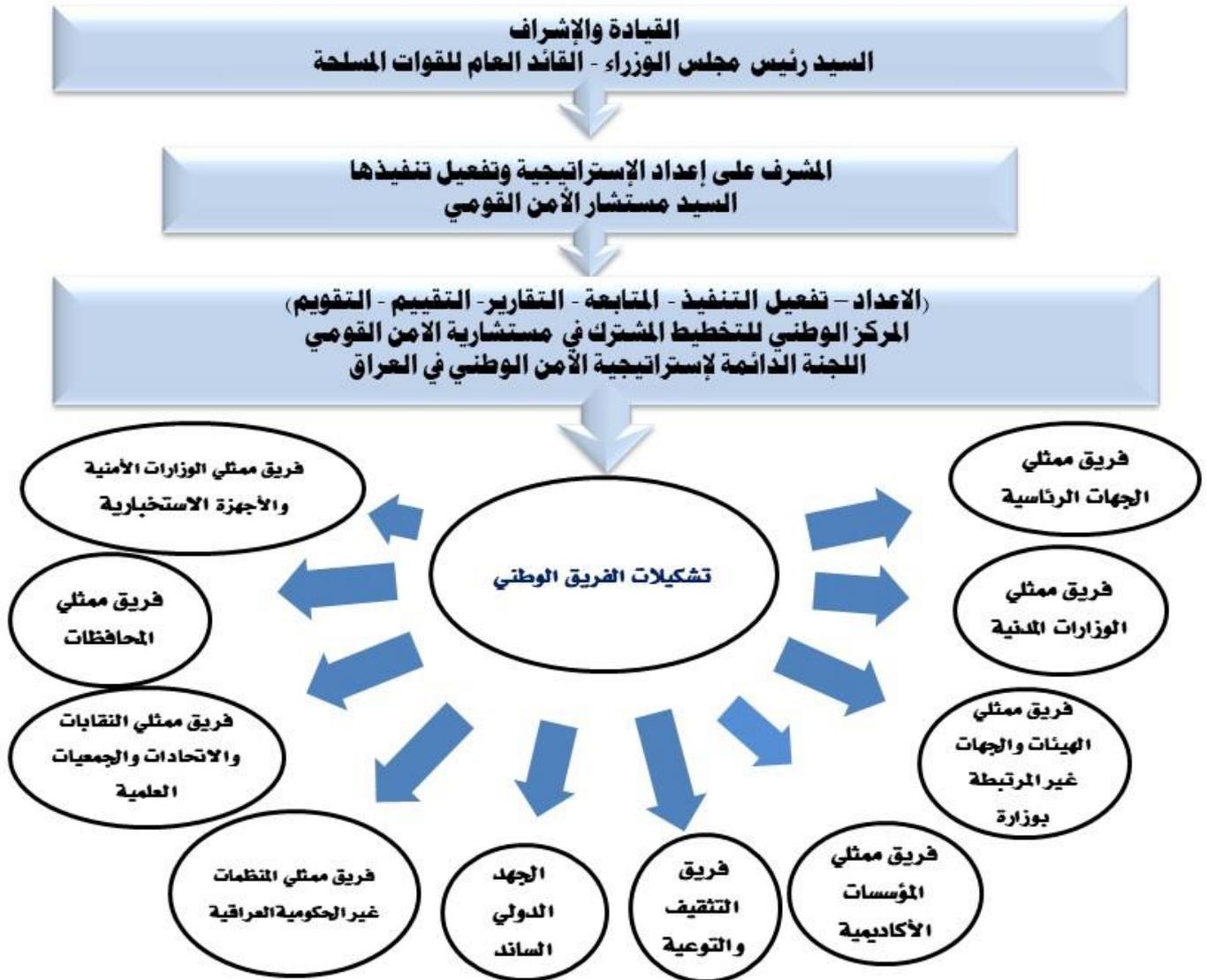
وفق محاور ومتطلبات الامن القومي (المصالح الوطنية والتهديدات، والتحديات، ووسائل المعالجة) على المستوى الوطني - في اطار المنهاج الوزاري للحكومة





المخطط رقم (٢) : مخطط توضيحي لهيكلية القيادة والسيطرة وخارطة الشراكة

إعداد استراتيجية الأمن الوطني – ومتابعة تنفيذها – وتحقيق أهدافها





ملحق رقم (٦)

موقف استجابة ومقترحات الجهات الرسمية التي وردت الى اللجنة الدائمة

ت	الجهة المستجيبة	عدد وتاريخ كتاب الإستجابة
١.	مكتب رئيس مجلس الوزراء	كتابهم ذي العدد (٢٣٩٥٣٠٦/٣٠٢٩) في ٢٠٢٣/٧/٣
٢.	مكتب رئيس مجلس الوزراء	كتابهم ذي العدد (٢٣٣٥٧٨١/٣٠٢٩) في ٢٠٢٣/١٢/٥
٣.	مكتب رئيس مجلس الوزراء	كتابهم ذي العدد (٢٤٨٣٥١٨/٣٠٢٩) في ٢٠٢٤/٤/٩
٤.	الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التدقيق والرقابة	كتابهم ذي العدد (سري وعاجل) بالعدد (ت.ر.٣/١/٣/٢٠٩٦) في ٢٠٢٣/٦/٢١
٥.	وزارة الدفاع / أمانة السر العام	كتابهم ذي العدد (سري) بالعدد (ق٣/٦٠/٢٠٢٣) في ٢٠٢٣/٧/١٧
٦.	وزارة الداخلية / مكتب الوزير	كتابهم ذي العدد (سري وعاجل) بالعدد (ش.أ.س/٥٥٦٧) في ٢٠٢٣/٦/٢٦
٧.	وزارة الخارجية / وكيل الوزارة للشؤون متعددة الأطراف والشؤون القانونية	كتابهم ذي العدد (سري وعاجل) ذي العدد (٣٦٨/٣٠) في ٢٠٢٣/٧/١٣
٨.	وزارة التخطيط/ مكتب وكيل الوزارة للشؤون الفنية - سكرتارية فريق الخبراء	كتابهم ذي العدد (٢٥٠٤٧/١/٣) في ٢٠٢٣/٨/٧
٩.	وزارة التخطيط / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية	كتابهم ذي العدد (٢١١٩٤/٦/٢) في ٢٠٢٣/٧/٥
١٠.	وزارة المالية / الدائرة الإدارية والمالية	كتابهم ذي العدد (٤٥٣٦) في ٢٠٢٣/٧/٢٤
١١.	وزارة العدل / وكيل الوزارة الأقدم	كتابهم ذي العدد (س/م/٢٧١/١٨١٦) في ٢٠٢٣/٩/٤
١٢.	وزارة الكهرباء	• كتابهم - الدائرة الفنية ذي العدد (٤١١٨١) في ٢٠٢٣/٦/١٤ • كتابهم - دائرة التخطيط والدراسات ذي العدد (٦٨٦٦٧) في ٢٠٢٤/٧/٣١
١٣.	وزارة الصحة / مديرية العمليات والخدمات الطبية الطارئة	كتابهم ذي العدد (م/ع/ط/ط/٢/٥١٦٠٤) في ٢٠٢٣/٧/١٦
١٤.	وزارة البيئة	كتابهم ذي العدد (و.ف/٢٣٤) في ٢٠٢٤/٢/٢٥
١٥.	وزارة الزراعة / دائرة التخطيط والمتابعة	كتابهم ذي العدد (٢٤١٠٨) في ٢٠٢٣/٧/١١
١٦.	وزارة الموارد المائية / مكتب الوزير	كتابهم (سري) ذي العدد (١٣١) في ٢٠٢٣/٧/١٢
١٧.	وزارة الهجرة والمهجرين / دائرة التخطيط والمتابعة	كتابهم ذي العدد (٢٨٩٠) في ٢٠٢٣/٦/٢٠
١٨.	جهاز المخابرات الوطني العراقي	كتابهم ذي العدد (خ/٥٠٠/١٠٢١٤) في ٢٠٢٣/٧/١٣
١٩.	هيئة النزاهة الاتحادية/ دائرة التخطيط والبحوث	كتابهم (سري وعاجل) ذي العدد (سكرتارية/س/٣٧) في ٢٠٢٣/٦/٢٠
٢٠.	هيئة المناهج الحدودية / الدائرة القانونية	كتابهم (سري وشخصي) ذي العدد (٣٢١/٧٥/١٤) في ٢٠٢٣/٦/١٨



ت	الجهة المستجيبة	عدد وتاريخ كتاب الإستجابة
٢١.	ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية	كتابهم ذي العدد (ت.٤/٢٥٩٤) في ٢٠٢٣/٧/١٧
٢٢.	إتحاد المقاومين العراقيين	كتابهم ذي العدد (١١٩٢) في ٢٠٢٣/٧/٩
٢٣.	مجلس امن الإقليم / مكتب التنسيق / بغداد	كتابهم ذي العدد (ت/٣/٢٣٤) في ٢٠٢٣/٧/٥
٢٤.	مستشارية الامن القومي - مركز النهريين للدراستات الاستراتيجية	مذكرتهم الداخلية بالعدد (٦٠٣) في ٢٠٢٣/١٠/٢٢ .
٢٥.	ديوان محافظة النجف الاشرف	كتابهم - مكتب معاون المحافظ للشؤون الأمنية ذي العدد (م.م.ن/١٥٥) في ٢٠٢٤/٢/٦
٢٦.	هيئة النزاهة الاتحادية	كتابهم ذي العدد (سكرتارية /١٤٠٠) في ٢٠٢٣/١٢/٢٥
٢٧.	جهاز الامن الوطني العراقي	كتابهم (عاجل جدا وعلى الفور) ذي العدد (ج٣٣/١٨٧/٥١٨٧/٢٣٩٢٨) في ٢٠٢٣/١٢/٢٤
٢٨.	وزارة الإتصالات	ورقة معالي السيدة وزير الاتصالات بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٣ & كتابهم - مكتب الوزير ذي العدد (١٨/٩٢٤٤) في ٢٠٢٤/١١/٥



ملحق رقم (٧)

أنشطة اللجنة الدائمة إستراتيجية الأمن الوطني

التاريخ	النشاط	ت
٢٠٢٠/١٢/١٤	اجتماع الفريق القطاعي المهني	.١
٢٠٢٠/١٢/١٦	اجتماع فريق ممثلي الوزارات غير الأمنية	.٢
٢٠٢١/١/١٣	اجتماع ممثلي الهيئات الرئاسية	.٣
٢٠٢١/١/٢٠	اجتماع فريق ممثلي الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة	.٤
٢٠٢١/١/٢٧	اجتماع فريق ممثلي الجهات الأمنية	.٥
٢٠٢٣/١/٢٦	اجتماع مع الجهد الدولي الساند	.٦
٢٠٢٣/٢/٢١-١٣	الزيارة الدراسية الى اسبانيا	.٧
٢٠٢٣/١١/٢٠	مؤتمر استعراض مسودة استراتيجية الأمن الوطني في محافظة البصرة بمشاركة المحافظات (ميسان - ذي قار)	.٨
٢٠٢٣/١١/٢٣	مؤتمر استعراض مسودة استراتيجية الأمن الوطني في محافظة النجف الاشرف بمشاركة المحافظات (كربلاء المقدسة - الديوانية - المثنى)	.٩
٢٠٢٣/١١/٢٩	الورشة الوطنية لتطوير اليات التفكير لاعداد استراتيجية الأمن الوطني	.١٠
٢٠٢٣/١٢/٥	مؤتمر استعراض مسودة استراتيجية الأمن الوطني في أربيل بمشاركة المحافظات (دهوك - السليمانية - صلاح الدين - نينوى)	.١١
٢٠٢٤/١/١١-٦	الزيارة الدراسية الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية	.١٢
٢٠٢٤/١/٢٨-٢١	الزيارة الدراسية الى المانيا	.١٣
٢٠٢٤/٩/٢٣	ورشة العمل الوطنية (الاستراتيجية من البناء الى التموضع)	.١٤
٢٠٢٥/١/٧	ورشة العمل التدريبية المكثفة لتنظيم وتفعيل دور ممثلي (الجهات الرئاسية والأمنية والاستخبارية)	.١٥
٢٠٢٥/١/٩	ورشة العمل التدريبية المكثفة لتنظيم وتفعيل دور ممثلي تشكيلات فريقي (الوزارات المدنية) و (الهيئات والدواوين والجهات غير المرتبطة بوزارة)	.١٦
٢٠٢٥/١/٣٠	ورشة العمل التدريبية المكثفة لتنظيم وتفعيل دور الفريق الاكاديمي	.١٧
٢٠٢٥/٢/٣	ورشة العمل التدريبية المكثفة لتنظيم وتفعيل دور ممثلي تشكيلات فريقي (المحافظات) و (النقابات والاتحادات والجمعيات العلمية)	.١٨
٢٠٢٥/٢/٦	ورشة العمل التدريبية المكثفة لتنظيم وتفعيل دور ممثلي تشكيلات فريقي عمل (الاعلام والتثقيف) و(المنظمات غير الحكومية)	.١٩
٢٠٢٥/٤/٢١	ورشة العمل التدريبية المكثفة لتنظيم وتفعيل دور ممثلي تشكيلات فريق (المحافظات) المسؤول عن متابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية	.٢٠



ملحق رقم (٨)

قائمة المراجع والصادر المعتمدة لإعداد الاستراتيجية

١. الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ .
٢. التشريعات والقوانين العراقية النافذة بشكل عام وقوانين الوزارات الأمنية والأجهزة الاستخباراتية خصوصا، ومنها ما يأتي:
 - أ. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ و تعديلاته.
 - ب. القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ الخاص بدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.
 - ج. قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢١ الخاص بإنضمام جمهورية العراق الى اتفاقية باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ العام.
 - د. قانون حماية المنتج المحلي رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل.
 - هـ. قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٢ الخاص بديوان الرقابة المالية
 - و. قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ و قانوني الشركات المؤسسة رقم (٢٢ و٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل لهيئة النزاهة والكسب غير المشروع.
 - ز. قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٥، ٢٠٢٤، ٢٠٢٣، ٢٠٢٢) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.
 - ح. قانون براءة الاختراع رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠.
 - ط. قانون حماية المؤلف رقم (٣) لسنة ١٩٧١.
 - ي. قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١.
 - ك. قانون الاستثمار رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ الخاص في تصفية النفط الخام.
 - ل. قانون الحماية الاجتماعية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤.
 - م. قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣.
 - ن. قانون المنظمات الغير حكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠.
 - س. قانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣.
 - ع. قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ .
 - ف. قانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤ المعدل.
 - ص. قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١ .
 - ق. قرار مجلس الوزراء (٣١٢) لسنة ٢٠٢١ الخاص بالعمل الجاد لمكافحة التصحر.
 - ر. نظام صندوق العراق للتنمية رقم (٣) لسنة ٢٠٢٣ .
 - ش. قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٦ .
 - ت. قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٤٣) لسنة ٢٠٢٤ المعدل لقرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٠٠٧) لسنة ٢٠٢٤ المتعلق بعودة النازحين.
 - ث. قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٥٧٢) لسنة ٢٠٢٣ .
 - خ. قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨) لسنة ٢٠١٧ الخاص بالحوكمة الالكترونية واتمته مؤسسات الدولة.
٣. المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي النافذ .



٤. استراتيجية الامن القومي الاولى في العراق (العراق اولاً) للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ .
٥. استراتيجية الامن القومي الثانية في العراق للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ .
٦. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ .
٧. الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرسمية :
 - أ. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب في العراق .
 - ب. السياسة الوطنية للتأهيل المجتمعي للمناطق المحررة من عصابات داعش الارهابية .
 - ج. الخطة الإستراتيجية لوزارة الداخلية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٢٣) .
 - د. السياسة الوطنية للحفاظ على ممتلكات الدولة بحال تعرضها الى اي عمل ارهابي او تخريبي يؤدي الى فقدان السيطرة الأمنية والأدرية عليها .
 - هـ. سياسة وزارة الدفاع (٢٠٢٢-٢٠٢٦) ، المرفقة بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين بالعدد (ت.ح.م/٢/٨٤٢٤) في ٢٠/٢/٢٠٢٣ .
 - و. السياسة الوطنية لتنظيم الاسلحة وحصرها بيد الدولة ٢٠٢١-٢٠٣٠ .
 - ز. الخطة الإستراتيجية المحدثة لوزارة العدل ٢٠١٨-٢٠٢٢ .
 - ح. إستراتيجية هيئة النزاهة الإتحادية .
 - ط. الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام (٢٠١٥-٢٠٢٥) .
 - ي. الخطة الإستراتيجية للأمانة العامة لمجلس الوزراء (٢٠١٩-٢٠٢٣) .
 - ك. إستراتيجية وزارة الشباب والرياضة المعتمدة .
 - ل. استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب .
 - م. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق (٢٠٢٥-٢٠٣٠) .
 - ن. الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠ .
 - س. الخطة الوطنية للسكرتارية الدائمة لتطوير جهوزية فرق الـ CBRN في العراق .
 - ع. السياسة الوطنية لإدارة ملف النازحين في العراق .
 - ف. ملف (البرنامج الوطني للوعي الامني - وتعزيز الشراكة الفاعل بين المواطن ورجل الامن لحماية المجتمع والدولة).
 - ص. الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تهديدات اسلحة الدمار الشامل في العراق .
 - ق. الاستراتيجية الوطنية للأمن الكيميائي في العراق .
 - ر. إستراتيجية وزارة الصحة والبيئة ٢٠١٨-٢٠٢٢ .
 - ش. الحملة الوطنية لتعزيز السلامة العامة وثقافة الدفاع المدني للتعامل مع الحوادث الارهابية ٢٠١٩ .
 - ت. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (المركز والإقليم) الملخص التنفيذي.
 - ث. الخطة الإستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢٢ مع خطة المتابعة لوزارة الإعمار والإسكان.
 - خ. الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق (اعداد وزارة الموارد المائية ٢٠٢٣) .
 - ب. الاستراتيجية والسياسات والخطط والسياسات الوطنية المعتمدة في مستشارية الامن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك (٤٦٣) ملف .



٨. الاستراتيجيات الامن القومي الأجنبية :

- أ. إستراتيجية الأمن القومي الألماني ٢٠٢٣ .
- ب. إستراتيجية الأمن القومي الباكستاني ٢٠٢٢-٢٠٢٦ .
- ج. إستراتيجية الأمن القومي الروسي ٢٠١٥ .
- د. إستراتيجية عالمية لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية حزيران ٢٠١٦ .
- هـ. بوصلة إستراتيجية للأمن والدفاع من أجل إتحاد أوروبي يحمي مواطنيه وقيمه ومصالحه ويسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين (الإتحاد الأوروبي) ٢٠٢٣ .
- و. إستراتيجية الأمن القومي الإسبانية ٢٠٢١ .
- ز. إستراتيجية الأمن القومي الإسباني لعام ٢٠١٧ .
- ح. إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٢٢ .
- ط. إستراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناطو) ٢٠٢٢ .
- ي. إستراتيجية الدفاع الفرنسية للعام ٢٠٢٢ .
- ك. إستراتيجية الأمن القومي البريطانية ومراجعة إستراتيجية للدفاع والأمن لعام ٢٠١٥ .
- ل. إستراتيجية الأمن القومي اليابانية ٢٠١٣ .
- م. المبادئ التوجيهية لبرنامج الدفاع الوطني الياباني للعام المالي ٢٠١٤ وما بعده .

٩. الاوراق المهمة الساندة :

- أ. ورقة مكتب نائب مستشار الامن القومي لاقتراح محاور الاستراتيجية ٢٠٢١ .
- ب. ورقة وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بخصوص إستراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢١-٢٠٢٦ ، والمرفقة بكتابهم (٤٣٣٨) في ٢٠٢١/٢/١٧ .
- ج. ملاحظات ومقترحات مكتب رئيس مجلس الوزراء - الدكتور عقيل الخزعلي - مستشار رئيس مجلس الوزراء

لشؤون التنمية الإدارية المحترم :

- أولاً. الملاحظات الواردة بمذكرة السيد المستشار ذي العدد (٢٣٠٠٤٠) المؤرخة في ٢٠٢٣/٦/٢٠ ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٣٩٥٣٠٦/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٣/٧/٣ .
- ثانياً. المحاضرة الموسومة (مقاربات في التفكير الاستراتيجي المستدام لأمن الدولة) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٣٣٥٧٨١/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٣/١٢/٥ .
- ثالثاً. الملاحظات المدرجة في مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (سري وعاجل جداً) ذي العدد (٢٤٨٣٥١٨/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٤/٤/٩ .
- رابعاً. مقترح حول موضوع (النهج الاستراتيجي لسياسة الامن الوطني العراقي) مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (سري وعلى الفور) ذي العدد (٢٤٨٩٢٠٤/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٠٢٤/١٠/١٦ .
- خامساً. (ملحوظات تحليلية عن المسودة المعدلة لاستراتيجية الامن الوطني العراقي ٢٠٢٥-٢٠٣٠) و (مسودة وثيقة سياسات تتعلق بإعداد استراتيجية الامن الوطني وتنفيذها) و (وثيقة مقترحة لصياغة النهج الاستراتيجي لسياسة الامن الوطني والمجالات والمستويات والمراحل والمتطلبات المتعلقة



بها) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (عاجل جدا) ذي العدد (٢٥٠٧٥٩٠/٣٠٢٩) المؤرخ في ٢٥/٢/٢٥ .

سادسا. (مقترح استراتيجية الامن الوطني) الواردة الينا رفقة كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء (عاجل جدا) ذي العدد (٢٥٠٩٦٧٧/٣٠٢٩) المؤرخ في ١٣/٣/٢٥ .

سابعا. الكتابين الصادرين من ملتقى بحر العلوم للحوار والموسومين (السيادة الوطنية والمصالح العليا) و (الوثيقة الوطنية للسيادة) ، مرفق كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٤١٢٢٠٤/٣٠٢٩) المؤرخ في ١٥/٤/٢٥ .

د. ملاحظات ومقترحات الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابهم (سري وعاجل) ذي العدد (ت.ر/٣/١/٤٢/٣٠٩٦) المؤرخ في ٢١/٦/٢٣ .

هـ. الملاحظات والمقترحات المطروحة في جلسة مجلس الوزراء رقم (٣٦) المنعقدة بتاريخ ٣/٩/٢٠٢٤ .

و. الملاحظات والمقترحات المطروحة في الاجتماع المنعقد برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم بتاريخ ٣/٢/٢٥ وفريق الامر النيابي رقم (١) في ٧/١/٢٥ المكلف بمتابعة الفريق الوطني لإعداد لاستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) - ٢٠٢٤-٢٠٢٨ ، ورئيس اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني.

ز. الملاحظات والمقترحات المطروحة في اجتماع فريق الامر النيابي رقم (١) في ٧/١/٢٥ المكلف بمتابعة الفريق الوطني لإعداد لاستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) - ٢٠٢٤-٢٠٢٨ ، مع معالي مستشار الامن القومي - السيد قاسم الأعرجي المحترم ورئيس وأعضاء اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) - ٢٠٢٥-٢٠٣٠ في مستشارية الامن القومي بتاريخ ٢٠/٢/٢٥ .

ح. ملاحظات ومقترحات الجهات الممثلة في الفرق الساندة والجهات القطاعية التي وردت الى اللجنة الدائمة لاستراتيجية الامن الوطني في مستشارية الامن القومي .



ملحق رقم (٩)

خطة عمل اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني والفريق الوطني لممثلي كافة مؤسسات الدولة وفئات المجتمع العراقي ، لمتابعة وتفعيل تنفيذ استراتيجية الامن الوطني العراقي (العراق أولا) ٢٠٢٥-٢٠٣٠

١. إستناداً إلى المادة (١١٠) من الدستور ، وقرار مجلس الأمن الوطني رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ ، وتوجيه مجلس الوزراء في الجلسة (٣٦) المنعقدة في ٢٠٢٤/٩/٣ ، وتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة المحترم ، ومعالي مستشار الأمن القومي المحترم ، تم اعتماد خطة عمل اللجنة الدائمة والفريق الوطني الخاص بتفعيل ومتابعة تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني العراقي ، لعامي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٧) وفقاً لما يأتي :

١. اعتماد المبادئ والمرتكزات الوطنية المعتمدة لاعداد الاستراتيجية ، الفقرة (٤) من الاستراتيجية .

٢. المتطلبات التنظيمية :

أ. استكمال الخطط التنفيذية لمحاو واهداف الاستراتيجية وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذها ، ومتابعة إنجازها .

ب. إعادة تشكيل الفريق الوطني حسب محاور واهداف الاستراتيجية ، والقطاعات ، ومسؤوليات الجهات وتخصصها ، والتزاماتها القانونية والمهنية .

ج. اعتماد برامج وطنية للتثقيف والتدريب ، و التواصل الاستراتيجي ، لتطوير الجوانب المعرفية والثقافة العامة في مجال أهمية الاستراتيجية لكافة مؤسسات وفئات المجتمع والدولة .

د. متابعة واستثمار الجهد الوطني السائد من مجلس النواب العراقي الموقر ، لدعم جهود ومتطلبات تنفيذ الاستراتيجية من خلال (اصدار امر نيابي لاعتمادها وتفعيلها ، والتأكيد على أهمية الالتزام بها وتحقيق أهدافها) و (متابعة الجهات التنفيذية ومراقبة وتقييم أدائها في اطار محاور واهداف الاستراتيجية) و (دعم متطلبات عمل اللجنة الدائمة في الاستشارية والفريق الوطني المسؤول عن هذه المهمة) ، وتفعيل عنصر الجزاء والالزام القانوني الذي يوجب المسائلة القانونية عند المخالفة والتسوية في تنفيذ وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية والالتزام بها .

هـ. استثمار الجهد الدولي السائد .

و. اعتماد سياق عمل واضح في اعداد تقارير المتابعة و التقييم و التقييم.

ز. العمل على توفير التخصيصات المالية المناسبة لتحقيق متطلبات تنفيذ الأهداف الفرعية من خلال :

أولاً . الموازنات الخاصة بكل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة.

ثانياً . موازنة الطوارئ.

ثالثاً . إدراج بعض الوسائل ضمن مشاريع وزارة التخطيط حسب القطاعات.



رابعاً . موازنات البرامج الخاصة .

- ح. إصدار الأمر الديواني الخاص بمهام الفريق الوطني في ضوء الهيكلية والسياقات المعتمدة في مهام إعداد الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني.
- ط. تعزيز التنسيق الفاعل و المستمر بين الفريق الوطني المقصود ، ومكتب رئيس مجلس الوزراء و لجنة متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي.
- ي. توفير الدعم المالي المناسب لتغطية المتطلبات اللوجستية، الأنشطة التدريبية والتنفيذية لتنفيذ هذه الخطة ضمن (موازنة البرامج الخاصة للجنة الدائمة للاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الامن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك).
- ك. حث جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لإعداد استراتيجيات وسياسات، وخطط تنفيذية، التي تستند الى استراتيجية الأمن الوطني وتنسجم مع أهدافها.
٣. الإجراءات التنفيذية :

أ. متابعة وتفعيل إجراءات تحديث القوانين ذات العلاقة من خلال : مراجعة وتقييم كل القوانين ذات العلاقة بالأهداف المراد تحقيقها ، وتحديد مناطق الفراغ والخلل وعدم المواثمة مع الواقع ، وتحديثها بجهد جاد وعاجل وموضوعي تشترك فيه الجهات القطاعية كافة لكل موضوع أو هدف رئيسي أو فرعي.

أولاً . مسؤولية : مجلس الدولة - اللجان البرلمانية - الجهات القطاعية.

ثانياً . المتابعة : مشتركة من دائرة المستشار القانوني في مستشارية الأمن القومي والدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ب. تحديد مسؤوليات تنفيذ كل محور من الأهداف الاستراتيجية الخمسة ، وتشكيل الفرق الفنية للمتابعة والتقييم وتصحيح المسارات في إطار توجيهات الحكومة وأولويات العمل ، وفق إطار كل محور من الأهداف الاستراتيجية ، وكما يأتي :

أولاً . متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((تطوير منظومة الأمن والدفاع لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي)) مسؤولية :

اللجنة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني ، بالتنسيق مع اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.

ثانياً . متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((بناء إقتصاد قوي متنوع تنموي مُستدام)) مسؤولية :

المجلس الوزاري للاقتصاد بالتنسيق بين أمانة سر المجلس المذكور واللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن القومي.

ثالثاً . متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((بناء شراكات اقليمية دولية متوازنة وفاعلة)) مسؤولية : وزارة الخارجية بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني



العراقي والأمانة العامة لمجلس الوزراء واللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني في
مستشارية الأمن القومي.

رابعا . متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((تعزيز الأمن المجتمعي

وحماية التنوع والتعايش السلمي)) مسؤولية : المجلس الوزاري للتنمية البشرية.

خامسا . متابعة تنفيذ الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الخاص بـ ((اعتماد نظام خدمات

كفوء يتناسب مع حاجات الشعب)) مسؤولية : فريق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة

العامة لمجلس الوزراء.

ج. خطة التواصل الاستراتيجي للتحقيق والتدريب :

أولا . ترجمة وطباعة نسخ ورقية للإستراتيجية وباللغات و الاعداد الآتية :

(١) باللغة العربية : عدد (١٠٠٠٠) نسخة.

(٢) باللغة الإنكليزية : عدد (٢٠٠٠) نسخة.

(٣) باللغة الكردية : عدد (١٠٠٠) نسخة. توزيع الاستراتيجية (النسخة الورقية).

ثانيا . إيصال الإستراتيجية الى الجهات التالية :

(١) رئاسة الجمهورية (فخامة الرئيس ونائباه)، و الكوادر القيادية من المستشارين و المدراء
العامين.

(٢) مجلس النواب (رئاسة المجلس ، رؤساء اللجان ، قادة الكتل ، الأعضاء) .

(٣) تسليمها بشكل مباشر الى القيادات العراقية (السياسية ، الدينية) .

(٤) الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة، شخص الوزير، والوكلاء، المدراء العميين،
المستشارين.

(٥) البعثات الدبلوماسية و الملحقيات العراقية ، و المنظمات الدولية و الوكالات الأجنبية
التي تعمل داخل العراق.

(٦) مراكز الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والدولية .

(٧) منظمات ومراكز اتخاذ القرار في العالم (الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها ، جامعة
الدول العربية والمنظمات المرتبطة بها ، المنظمات الإقليمية المؤثرة في العراق ،
الكونغرس والحكومة الأمريكية).

(٨) الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية والأهلية .

(٩) حكومة وبرلمان إقليم كردستان .

(١٠) مجالس المحافظات والسادة المحافظين .

ثالثا . منشورات قصيرة (بوسترات) : نشر منشورات قصيرة وسهلة الفهم حول أهمية الأمن الوطني
وكيفية دعم المجتمع له ، توزع في الأماكن العامة والمرافق الحكومية.

رابعا . اطلاق حملات إعلامية وطنية : عنوان الحملة : " نحو عراق أكثر أمناً."



(١) استخدام التلفزيون، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم مقاطع فيديو قصيرة وملهمة تشرح كيفية المشاركة الفعالة في حماية الأمن الوطني، تبث عبر قنوات الشاشة، والموجات الصوتية و كذلك قنوات اليوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي.

(٢) إشراك شخصيات عامة ومؤثرة لدعم الحملة.

(٣) توظيف التكنولوجيا الحديثة، تطبيقات هواتف ذكية لتقديم معلومات حول الأمن الوطني، مثل إعداد أدلة تفاعلية عبر التطبيقات المحمولة (التطبيقات الذكية) والتي تتيح للمستخدمين التفاعل مع محتوى الإستراتيجية بشكل مبتكر.

(٤) إنتاج محتوى تفاعلي (استطلاعات رأي، مسابقات توعوية).

(٥) معارض وفعاليات في الأماكن العامة تُبرز جهود الأمن الوطني.

(٦) حملات ميدانية توزع مواد توعوية مثل الكتيبات والمطويات.

خامسا . تحديد الجمهور المستهدف:

(١) المواطنين (الشباب، النساء، الأطفال، القادة المحليين).

(٢) المؤسسات الحكومية والخاصة.

(٣) منظمات المجتمع المدني.

(٤) الاعلام (المحلي ، الدولي) لتعزيز الشفافية ونقل الصورة الإيجابية عن العراق.

(٥) الجهات الساندة الدولية لتعزيز التعاون الدولي في التصدي للتهديدات.

سادسا . التكيف حسب الجمهور :

(١) لغة بسيطة ومفهومة للعامة.

(٢) معلومات دقيقة ومتعمقة للخبراء وصناع القرار.

سابعا . تحليل الرسائل الرئيسية :

(١) إبراز الأبعاد المتكاملة للأمن الوطني (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، سياسي الخ).

(٢) توضيح دور كل فرد ومؤسسة في تحقيق الأمن القومي.

د. تقوم اللجنة الدائمة للاستراتيجية في المستشارية بتنفيذ لقاءات وزيارات تعبوية، بإشراف مستشار

الأمن القومي، إلى القيادات والجهات الآتية :

أولا . القيادات والشخصيات العامة (الدينية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية، الفنية، الرياضية).

ثانيا . الحكومات المحلية للمحافظات.

ثالثا . وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

رابعا . الجهات الدبلوماسية والمنظمات الأجنبية العاملة في العراق.

هـ. توفير متطلبات تنفيذ البرامج التالية، والمباشرة بتنفيذها :

أولا . البرنامج الوطني لتدريب (الفريق الوطني المسؤول عن تابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية) .



ثانيا . البرنامج الوطني لتدريب الفرق الساندة من المحافظات والحكومات المحلية ومجالس المحافظات ، على مهارات التفكير الاستراتيجي وآليات إعداد الخطط الاستراتيجية وتنفيذها.

ثالثا . برنامج الرصد والتقييم الإلكتروني - بناء قاعدة بيانات متابعة وتحليل البيانات وتقويم الأداء ومستوى الاستجابة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية.

رابعا . برنامج تطوير الوعي الاستراتيجي في الجامعات والمعاهد العراقية.

خامسا . البرنامج الوطني لرفع الوعي الأمني للمواطن العراقي.

سادسا . البرنامج الوطني لتفعيل شراكة المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن القومي في العراق.

سابعا . اعتماد نظام متابعة الكتروني ، لمتابعة إجراءات الجهات المعنية بتنفيذ وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية.

و. المطبوعات و المنشورات و الأنشطة التثقيفية و التعبوية التخصصية :

أولا . كراسات شهرية للتعريف بالاستراتيجية والمفاهيم الأساسية فيها.

ثانيا . تأسيس مجلة تخصصية (المجلة التخصصية للشؤون الاستراتيجية) وفق خطة عمل ومتطلبات التأسيس وتشكيل الهيكلية المناسبة لهذا الموضوع.

ثالثا . الأنشطة الإعلامية التعبوية التي يتم تنسيق تنفيذها مع شبكة الإعلام العراقي والدوائر

ز. التدريب وبناء القدرات :

أولا . دورات وورش تدريبية للفرق الساندة (فصليا) . تم تنفيذ ورش عدد (٢)

ثانيا . دورات وورش تدريبية لسكرتارية المهمة (فصليا) .

ثالثا . دورات وورش تدريبية لفرق عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة (فصليا) .

رابعا . دورات تأهيل وتدريب المدربين (TOT) لتنفيذ الدورات المطلوبة حسب خطة العمل (نصف سنوي).

٤. الأنشطة الضرورية على المستوى الوطني (داخل العراق) :

أ. المؤتمرات وورش العمل :

أولا . المؤتمرات والندوات الخاصة بالمحافظات - (١٨) مؤتمراً .

ثانيا . ورش العمل التدريبية للمحافظات (٦) ورش عمل.

ثالثا . عقد مؤتمر وطني سنوي برعاية وحضور السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم.

رابعا . ورش العمل التثقيفية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة حسب المحاور والقطاعات المستهدفة في الإستراتيجية (١٠) ورش عمل.

خامسا . ورش العمل التعبوية للمنظمات غير الحكومية (٣) ورش عمل.

سادسا . الندوات التثقيفية في الجامعات والمعاهد (١٨) ندوة.



ب. الاجتماعات واللقاءات :

- أولاً. الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة (شهرياً) .
 - ثانياً . الاجتماعات الخاصة بالفريق الوطني (جميع الفرق الساندة) فصلياً .
 - ثالثاً . اللقاءات والاجتماعات مع اللجان البرلمانية في مجلس النواب.
 - رابعاً . الاجتماعات واللقاءات والزيارات مع القيادات (الدينية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الفنية ، العلمية ، الرياضية).
٥. الميزانية : تخصيص ميزانية واضحة لكل محور من المحاور التالية :
- أ. ترجمة الاستراتيجية الى اللغات (الإنكليزية ، الكردية).
 - ب. التدريب و بناء القدرات.
 - ج. الزيارات الدراسية
 - د. المطبوعات والمنشورات و الأنشطة التثقيفية و التعبوية التخصصية.
 - هـ. توفير تخصيص مناسب للبرامج الخاصة بالاستراتيجية المذكورة في الفقرة (٦) انفاً .
 - و. إنتاج المحتوى الإعلامي.
 - ز. تنظيم الفعاليات والأنشطة الميدانية .
 - ح. حملات التسويق الرقمي.
٦. المتابعة والتقييم :

- أ. إعداد خطة متابعة دورية : يقوم المركز الوطني في مستشارية الأمن القومي بالتعاون مع فريق الإعلام والتثقيف ضمن الفريق الوطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الاستراتيجية بتنسيق الجهود بين المؤسسات المعنية لضمان سير البرنامج وفق الخطة المقررة.
- ب. تخصيص فرق عمل متخصصة : استكمال تشكيل وتطوير فريق الإعلام والتثقيف لإستراتيجية بالاستعانة بالخبراء الإعلاميين والباحثين الأمنيين والمتخصصين في التعليم والتثقيف المجتمعي.
- ج. رصد التحديات وطرح حلول فورية : تحليل استجابة الجمهور والتفاعل مع الحملة من خلال استطلاعات الرأي وقياس التأثير الإعلامي.
- د. تقارير دورية حول الأثر المجتمعي للأنشطة.
- هـ. إعداد تقرير سنوي : نشر تقرير سنوي يتضمن تقييم مفصل للأداء والنتائج المستخلصة من حملات التوعية وفعاليات التثقيف.
- و. التغذية الراجعة : جمع ملاحظات ومقترحات من الجمهور وأصحاب القرار في الحكومة لتحسين وتطوير الإستراتيجية.



٧. المؤشرات المتوقعة من تنفيذ الاستراتيجية :

- أ. اقتصاد متعدد الموارد ، ودخول قطاعات اقتصادية غير نفطية الى منظومة تعزيز واردات الدولة.
- ب. أمن مجتمعي مستقر ومتوازن وعملي .
- ج. نجاح سياسات مكافحة الفساد ، ومحاسبة الفاسدين ، واعتماد تقييم دقيق لأداء المسؤولين في المؤسسات الحكومية .
- د. التعليم يرتقي لمواكبة الجامعات العالمية .
- هـ. نهضة القطاع الصحي واستعادة مؤهلات المنافسة الاقليمية.
- و. تنظيم الجهود الوطنية للسيطرة على الجريمة المنظمة (المخدرات ، التسول ، الهجرة غير الشرعية ، الاتجار بالبشر و الأعضاء البشرية ، الابتزاز...الخ).
- ز. سياسة مستمرة للتقييم الإداري للدرجات الخاصة في السلطات التنفيذية .
- ح. أمن سيبراني بمستوى يتناسب مع تحديات المنطقة ومستوى التحديات .
- ط. قدرات تصنيعية جيدة قياساً بالمنطقة (تطور في قطاع الصناعة الحربية).
- ي. الشباب لديهم خطط ويفهمون الهوية الوطنية.
- ك. علاقات خارجية متوازنة مبنية على تحقيق المصالح الوطنية العليا.
- ل. الحكومات المحلية تعمل بوتيرة انجاز أكثر استقراراً وانسيابيةً وشفافيةً ومسألة.
- م. ارتفاع نسبة الرضا الشعبي عن الخدمات العامة وقوة القانون .
- ن. التعاون والتكامل بين السلطات الاتحادية والمحلية ، والتشريعية والقضائية والتنفيذية ، وقطاعات المجتمع النخبوية .
- س. تنظيم وتفعيل استثمار الجهد الدولي الساند لدعم الخطط و المشاريع و الخدمات في الإقليم والمحافظات حسب موقف الميزة النسبية لنقاط القوة والضعف فيها .

الدكتور علي عبد العزيز الياسري
المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك
رئيس اللجنة الدائمة لاستراتيجية الأمن الوطني

٢٠٢٥